



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

واقع الخدمات المقدمة من اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية

مسعد محمود حسن عمار

رسالة الماجستير

القدس-فلسطين

1441هـ-2020م

واقع الخدمات المقدمة من اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية

إعداد:

مسعد محمود حسن عمار

بكالوريوس تربية إسلامية من جامعة القدس المفتوحة/فلسطين

المشرف: د. ربيع عويس

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية

المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية - معهد التنمية

المستدامة - جامعة القدس



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج بناء المؤسسات والتنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع الخدمات المقدمة من اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية

اسم الطالب: مسعد محمود حسن عمار

الرقم الجامعي: 21612065

المشرف: د. ربيع عويس

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2020/01/15م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. ربيع عويس

التوقيع:

2. ممتحنا داخليا: د. وفاء الخطيب

التوقيع: Dr. Arjan

3. ممتحنا خارجيا: د. محمد عرجان

القدس - فلسطين

1441هـ - 2020 م

الإهداء

إلى حضرة الرسول الأكرم محمد-صلى الله عليه وسلم-

إلى أرواح شهداء الأرض المباركة في فلسطين التي روت ثرى فلسطين

إلى الاجساد الطاهرة التي كُلمت وسالت دماؤها في سبيل فلسطين (جرى الكرامة والحرية)

إلى الهامات الشامخة أسرى الكرامة والبطولة.

إلى روح والدي الحبيب الذي ارتقت روحه وهو ينتظر لحظات العودة إلى (إجزم-حيفا) الغالية.

إلى والدتي الغالية بارك الله في عمرها وهي لا تزال على عهد العودة صابرة مرابطة.

إلى رفيقة الدرب وشريكة العمر زوجتي العزيزة، سندي الدائم في كل مهمات الحياة ومصاعبها.

إلى احبتي وفلذة كبدي أبنائي أمل مستقبلي وزهرة عمري

إلى الأخت المناضلة انتصار الوزير (أم جهاد) رئيس مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرى التي دعمتني وشدت عضدي على إكمال مسيرتي العلمية

إلى كل النفوس المخلصة والهامات الشامخة أهدي هذا العمل المتواضع

إقرار

أقر أنا معد الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة/ بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية، وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما أشير إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم تقدم لنيل أي درجة عليا لأي جهة أخرى.

التوقيع:.....

مسعد محمود حسين عمار

التاريخ: 2020/1/15

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين على النعمة التي أنعمها علي بأن أعانني على إنجاز هذا العمل.
كما أتوجه بالشكر والتقدير والاحترام إلى الدكتور ربيع عويس الذي أشرف على هذا العمل، وبذل جهداً لا ينسى موجهاً ومقيماً ومقوماً.

كما واشكر أعضاء لجنة المناقشة الدكتور محمد العرجان، والدكتورة وفاء الخطيب لما بذلوه من جهد في تقييم هذا العمل وتقديم الملاحظات القيمة التي رفعت من قيمة العمل.

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى الصديق الاستاذ يوسف ابو زيد، والذي مد لي يد العون خلال فترة اعدادي لهذه الدراسة.

وجزيل الشكر لرؤساء وأعضاء اللجان الشعبية وسكان المخيمات الذين تعاونوا معي لانجاز هذا العمل.

كما لا أنسى فضل اساتذتي الاكارم في جامعة القدس، الذين يحق لنا ان نفتخر بهم.

إليهم جميعا كل شكري وتقديري

مسعد عمار

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات شمال الضفة الغربية.

ولتحقيق هذا الهدف استخدم منهج الدراسة الوصفي التحليلي بشقيه الكمي والنوعي. كما استخدمت المقابلة الشخصية والاستبيان كأدوات لجمع المعلومات والبيانات من المبحوثين. حيث استخدمت المقابلة الشخصية لجمع المعلومات والبيانات من رؤساء وأعضاء اللجان الشعبية، والاستبيان لجمع البيانات من سكان المخيمات لوصف واقع الخدمات التي يتلقوها من اللجان الشعبية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية حيث وزع على عينة تم اختيارها بطريقة طبقية عشوائية ذات التمثيل النسبي، حجمها (266). وقد توصلت الدراسة إلى أن اللجان الشعبية تقدم الخدمات لسكان مخيمات شمال الضفة الغربية بدرجة عالية، وأبرزت تفاوت في تلك الخدمات حيث كانت النتائج كما يلي:

1. تقديم الخدمات السياسية للاجئين في مخيمات شمال الضفة الغربية تتربع على سلم أولويات اهتمامات اللجان الشعبية، حيث بلغ متوسط الإجابات (3.975).

2. تهتم اللجان الشعبية بتقديم الخدمات الثقافية للاجئين في مخيمات شمال الضفة الغربية بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي (3.844).

3. تولي اللجان الشعبية أهمية كبيرة لتقديم الخدمات الاجتماعية للاجئين في مخيمات شمال الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط إجابات المبحوثين (3.806).

4. بينت النتائج ان الجانب الاقتصادي لم يحظى باهتمام اللجان الشعبية قياسا بالمجالات الأخرى، لما يحتاجه هذا الجانب من إمكانيات يصعب على تلك اللجان توفيرها، حيث بلغ متوسط الإجابات في هذا المجال (3.586).

6. تواجه اللجان الشعبية معوقات في تقديم الخدمات للاجئين في مخيمات شمال الضفة الغربية، وأبرز تلك المعوقات عدم تجاوب السلطة الوطنية الفلسطينية في توسيع حدود المخيمات بما يتناسب

مع الزيادة الطبيعية لسكان تلك المخيمات، للمحافظة على بقاء اللاجئين في المخيمات، كضرورة تخدم قضية اللاجئين.

7. بينت النتائج عدم وجود فروق دالة احصائيا في تقدير المبحوثين للخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب متغيرات (الجنس ومكان السكن وطبيعة العمل والحالة الاجتماعية والدخل الشهري للأسرة).

8. رصدت الدراسة فروق دالة احصائيا في تقدير المبحوثين للخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب عدد مرات تلقي الخدمات، لصالح الذين تلقوا الخدمة.

وقد اوصت الدراسة بضرورة تكثيف جهود اللجان بالضغط على الجهات المعنية لاقناعها بضرورة توسيع حدود المخيمات، والابتعاد عن التجاذبات السياسية والتنظيمية في تقديم الخدمات لسكان المخيمات. بمعنى ان تغلب المصلحة العامة على المصالح الحزبية والفئوية في تقديم الخدمات.

The reality of services provided by popular committees for Palestinian refugees in camps in the northern West Bank.

Prepared by: Missad mahmmoud hussin Ammar

Supervisor: Dr. Rabee Owais

Abstract

the reality of services provided by popular committees for Palestinian refugees in camps in the northern West Bank.

To achieve this goal, the descriptive analytical study approach was used in both quantitative and qualitative aspects. The personal interview and the questionnaire were also used as tools to collect information and data from the respondents. Where the personal interview was used to collect information and data from the chairmen and members of the people's committees,

And the questionnaire to collect data from camp residents to describe the reality of services they receive from popular committees in the social, political, economic and cultural fields, where it was distributed to a sample chosen in a stratified, random manner with proportional representation, size (266). The study found that popular committees provide services to camp residents The northern West Bank is very high, and there was a variation in these services, where the results were as follows:

1. Providing political services to refugees in camps in the northern West Bank is a priority for the people's committees, as the average of answers reached (3,975).
2. The Popular Committees are interested in providing cultural services to refugees in the northern West Bank camps to a large degree, with an average score of (3,844).
3. The People's Committees attach great importance to providing social services to refugees in the camps in the northern West Bank, where the average respondents' answers reached (3,806).
4. The results indicated that the economic side did not receive the attention of the popular committees compared to other areas, because of the needs of 5. this aspect of the difficulties that are difficult for those committees to provide, as the average of answers in this field reached (3.586)

6. The People's Committees face obstacles in providing services to refugees in the camps in the northern West Bank. The most prominent of these obstacles is the lack of response of the Palestinian National Authority in expanding the borders of the camps in proportion to the natural increase in the population of those camps, in order to maintain the refugees' survival in the camps, as a necessity that serves the refugee issue.

7. The results showed that there are no statistically significant differences in the respondents' estimation of the services provided by the Popular Committees in the northern West Bank camps according to variables (sex, place of residence, nature of work, social status and household monthly income).

8. The study identified statistically significant differences in the respondents' estimation of the services provided by the People's Committees in the northern West Bank camps according to the number of times they received the services for the benefit of those who received the service.

The study recommended the need to intensify the efforts of the committees by pressing the concerned parties to convince them to expand the boundaries of the camps, and away from the political and organizational tensions in the provision of services to the camp residents. That is, the public interest prevails over partisan and factional interests in providing services.

المفاهيم والمصطلحات

المصطلح	التعريف
الخدمات	كل الأنشطة والعمليات التي يقوم عليها أشخاص أو مؤسسات، سواء أكانت تلك الخدمات ملموسة أو غير ملموسة، في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها (حنفي، 2010: 52).
اللجان الشعبية	فريق متطوع من الشباب الذين يقومون بأي عمل من شأنه خدمة السكان والرقى بواقعهم وتطويرهم دون تقاضي أي راتب أو مقابل مادي (النظام الداخلي للجان الشعبية، 2019).
اللجان الشعبية إجرائيا	نخبة من الشباب الفلسطيني المتطوعين والمنتخبين، الذين يقومون على توفير الخدمات لسكان المخيمات الفلسطينية، دون تقاضي أي اجر أو راتب أو أي عائد مادي لقاء جهودهم.
المخيمات	هو مكان يأوي سكانا لجئوا إليه لأسباب سرية وعادة ما يكون سكان هذا المخيم من الملاحقين سياسيا أو الهاربين من حروب أو يكونون ضحايا لعمليات تهجير أو نقاديا لعمليات تطهير عرق (الحواجري، 2016: 19).
اللاجئ	الشخص الذي كان قد عاش في وطن معين لمدة سنتين على الأقل وفقد إقامته وبيته ووسائل كسب معيشته قسرا، نتيجة ظروف تحول دون عودته إلى مكانه الطبيعي، لحين زوال تلك الأسباب (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302، الصادر بتاريخ 8.12.1950).
اللاجئ إجرائيا	هو الإنسان الفلسطيني الذي كان يقيم في فلسطين بشكل طبيعي، قبل اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية عام (1948)، وهجر من وطنه، وترك بيته وأرضه قسرا جراء الحرب، ولم يتسنى له العودة بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي، ويقوم في تجمعات سكانية مؤقتا داخل الأراضي المحتلة عام (1967) وفي دول الجوار، ويستفيد من خدمات الانوروا التشغيلية والتعليمية والصحية.
شمال الضفة الغربية	مصطلح جيوسياسي يطلق على المنطقة التي تتوسط المنطقة الشرقية لفلسطين، والتي تضم محافظات (نابلس، جنين، طولكرم، طوباس، قلقيلية، سلفيت)، وتبلغ مساحتها حوالي (2150) كم مربع، ويقطنها حوالي (1.150000) نسمة. ويحدها من الشمال منطقة الجليل الفلسطيني

	المحتل عام(1948)، ومن الغرب منطقة المثلث الفلسطيني المحتلة عام(1948)، ومن الشرق نهر الأردن، ومن الجنوب منطقة وسط الضفة الغربية(الجهاز المركزي للإحصاء السكاني،2017).
مخيم بلاطة	تأسس عام(1950) على بعد(2) كم جنوب شرق مدينة نابلس، يسكنه حاليا(23000) نسمة، وتبلغ مساحته(460) دونما.
مخيم طولكرم	تأسس عام(1950) على بعد(2) كم شرق مدينة طولكرم، يسكنه حاليا(20000) نسمة، وتبلغ مساحته(465) دونما.
مخيم جنين	تأسس عام(1953) على بعد(1) كم غرب مدينة جنين، يسكنه حاليا(16000) نسمة، وتبلغ مساحته(473) دونما.
مخيم عسكر القديم	تأسس عام(1950) على بعد(1) كم شرق مدينة نابلس، يسكنه حاليا(10500) نسمة، وتبلغ مساحته(162) دونما.
مخيم نور شمس	تأسس عام(1952) على بعد(4) كم شرق مدينة طولكرم، يسكنه حاليا(9000) نسمة، وتبلغ مساحته(238) دونما.
مخيم الفارعة	تأسس عام(1949) على بعد(15) كم شمال شرق مدينة نابلس، يسكنه حاليا(7600) نسمة، وتبلغ مساحته(194) دونما.
مخيم عسكر القديم	تأسس عام(1967) على بعد(2) كم شرق مدينة نابلس، يسكنه حاليا(5500) نسمة، وتبلغ مساحته(340) دونما.
مخيماالعين	تأسس عام(1967) على بعد(1) كم غرب مدينة نابلس، يسكنه حاليا(6700) نسمة، وتبلغ مساحته(145) دونما.

مدخل الى الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعد المخيمات الفلسطينية أحد أهم العناصر الثقافية في الخطاب الوطني المعاصر، فضلا عن أهميتها التي شكلت الحاضنة الرئيسة والرافد الأهم لحركة التحرر الفلسطينية، في كافة مناطق وجودها. ونتيجة لتحطم البنى الاجتماعية بعد النكبة، أصبح أكثر قبولا للبنى الحديثة ممثلة في الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية، التي باتت تشكل بناء اجتماعي ذو طابع سياسي أكثر منه بناء تقليدي. ورغم محاولة رفض البناء الاجتماعي ذو الطابع السياسي في مختلف الدول التي تواجدت فيها المخيمات، إلا أن إصرار مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، فرض نفسه خشية ذوبان مجتمع اللاجئين في المجتمعات المضيفة، فانكفاً على ذاته متشبثاً بهويته وثقافته وكيونته (عبد الدايم، 2001: 54).

إذا كان ذلك واقع المخيمات خارج الأراضي المحتلة، فإن الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، يختلف كثيراً، وخصوصاً أن المخيمات واقعة تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي، الذي حاول من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير من شأنها طمس واقع المخيمات لمحو آثار النكبة والتشرد، وواد أي فكرة أو محاولة لمجرد التفكير بحق العودة (الخشبان، 2011: 106).

ولو تتبعنا مسار محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق سكان المخيمات على مدار سني الاحتلال في الضفة وقطاع غزة، لوجدنا أنها لم تتدخر جهداً في قمع السكان باستخدام الآلة العسكرية، حيث كانت تواجه احتجاجات السكان والتظاهرات بالنها العسكرية، التي خلفت آلاف الشهداء، وزجت في سجونها عشرات آلاف المعتقلين، ونفت عشرات الناشطين من القيادات الشبابية، وهدمت منازل، وقيدت حركات السكان وتنقلاتهم، وغيرها الكثير من الإجراءات التعسفية، التي باءت بالفشل بفعل إصرار وصمود السكان على مواجهة تلك الإجراءات ورفضها.

والأخطر من ذلك، بعد فشل الآلة العسكرية في إخضاع السكان، لجأت إلى أساليب مستمدة من وحي ثقافة الاستعمار، حيث حاولت فرض وكلاء محليين مأجورين لتنفيذ سياستها، كالوجهاء المصطنعين والمخاتير. وكذلك تجربة إنشاء روابط القرى، كجسم سياسي بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، لتصفية القضية الفلسطينية تحت مسمى الحكم الذاتي، وبالتالي مصادرة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وإلى الأبد (بيومي، 2003: 83).

في هذا السياق، كان الرد على تلك السياسات واضحاً ولا يقبل التأويل، فشرعت القيادات الشابة في المخيمات، بإقامة النوادي والمراكز الشبابية والنقابات وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، التي عملت على استقطاب الشباب الفلسطيني وتهيئتهم للعمل الوطني والاجتماعي، وساهم في إنجاح عمل تلك المؤسسات ما لاقتته من احتضان ودعم من منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتبرتها بمثابة واجهة المنظمة داخل الأراضي المحتلة، واعتمدت عليها لكسر هيمنة سلطات الاحتلال، من خلال التركيز على تقوية عضد تلك المؤسسات، ودورها في تفعيل العمل الجماهيري.

إزاء ذلك نشطت الأطر الشبابية في استقطاب وتاطير سكان المخيمات، لتهيئتهم في المشاركة بالعمل الوطني، لمواجهة سياسة الاحتلال ومخططاته الرامية لتصفية قضية اللاجئين وتوطينهم. وكان ثمرة تلك الجهود المشاركة الواسعة في انتفاضة الشعب الفلسطيني عام (1987)، حيث انتفضت كافة الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد قوات قوات الاحتلال الاسرائيلي، والتي حظيت بتأييد كافة الشعوب التي تؤمن بالعدل والسلام.

ولم يخبو أمل إسرائيل بإنهاء قضية حق العودة، فقد تجدد بعد تأجيل النظر بقضية اللاجئين في اتفاقيات أوسلو، معتبرة أنها مجرد قضية هامشية، يمكن التفاوض عليها لاحقاً، ولكن كان رد المخيمات واضحاً وجلياً في مؤتمر الفارعة عام (1995) الذي مثل رمزية عالية، كونه أقيم على أرض معتقل الفارعة وفي ذكرى الانتفاضة الشعبية، في دلالة على ضرورة استمرارية العمل الوطني ومركزية حق العودة. وتعزز دور لجان المخيمات بعد عام، حيث عقد مؤتمر الدهيشة، الذي قاوم تهميش دور لجان المخيمات، وأكد على ضرورة اعتبار السلطة الوطنية الفلسطينية كسلطة مضيقة للاجئين، وذلك رداً على محاولة وزارة الحكم المحلي التعامل مع المخيم كمحلية وإنشاء ما سمي بلجان الخدمات.

وتأتي أهمية تشكيل لجان الخدمات الشعبية في المخيمات الفلسطينية، لتكريس واقع الوجود المؤقت وليس الدائم لسكان المخيمات، بانتظار العودة إلى بلدانهم التي هجروا منها قسراً. وبذلك تشكل تلك اللجان الإطار المؤسسي المعني بشؤون اللاجئين، حيث تقوم بمهام تسيير حياة سكان الخدمات، وتقديم الخدمات لهم في مختلف مجالات الحياة، سواء على الصعيد الصحي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وغيرها. وفي هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية لسكان مخيمات الضفة الغربية (الشاتي، 2019).

2.1 مشكلة الدراسة

في أعقاب نكبة عام (1948)، حيث وقعت الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة العصابات الصهيونية، بعد طرد غالبية السكان الفلسطينيين من بلدانهم إلى دول الجوار والضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي نشأ عنه هدم المنظومة المجتمعية في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية وغيرها، ليعيش حوالي (800) ألف لاجئ فلسطيني حينها، في مخيمات اللجوء التي تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة. وأسست وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين، التي كفلت توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة لحين حل مشكلة اللجوء وعودة السكان إلى بيوتهم وأراضيهم، الأمر الذي لم يحصل لأسباب سياسية وأمنية. ومع احتلال باقي الأراضي الفلسطينية عام (1967) ازدادت الأوضاع سوءاً، نتيجة إجراءات سلطات الاحتلال، التي حاولت دمج سكان المخيمات في المجتمع الفلسطيني، والإيحاء بانتهاء حالة اللجوء، الأمر الذي رفضه سكان المخيمات، وفضلوا البقاء على وجودهم كضيوف بانتظار العودة إلى بلدانهم وأراضيهم التي شردوا منها، وبذلك بقيت المخيمات تشكل كيان مستقل يتواجد على الأراضي المحتلة عام (1967)، رغم قساوة ظروف الحياة المعيشية، الأمر الذي برر وجود نخب من الشباب المتحمسين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين أخذوا على عاتقهم النهوض بواقع الخدمات في المخيمات، لسد العجز الذي خلفه الاحتلال. لذا جاءت هذه الدراسة لتبحث في واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات اللجوء الفلسطينية، وقد طبقت الدراسة على مخيمات شمال الضفة الغربية نمودجا، حيث تم صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما واقع الخدمات المقدمة من اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة لاعتبار ان الباحث لاجئ فلسطيني يعيش ظروف الحياة الصعبة بعد فقدان بيته وارضه، والانتقال للعيش في مخيمات اللجوء الفلسطيني في الضفة الغربية من جهة. وكونها تقدم الدلائل العلمية لاحتياجات الأهالي في المخيمات الفلسطينية، مدعمة ببيانات وإحصائيات حديثة وحقيقية ودقيقة، لكشف النقص في الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث للاجئين، وإبراز ودور اللجان الشعبية في تقديم الخدمات للأهالي في المخيمات.

4.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي: معرفة واقع الخدمات المقدمة من اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية. ويتفرع عنه الاهداف الفرعية التالية:

1. واقع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية.
2. واقع الخدمات السياسية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية.
3. واقع الخدمات الاقتصادية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية.
4. واقع الخدمات الثقافية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية.
5. الصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية في تقديم الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية.
6. الفروق في إجابات المبحوثين عن الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب متغيرات (الجنس، طبيعة العمل، الحالة الاجتماعية، دخل أسرة المستفيد، عدد مرات الخدمة التي تلقاها، مكان السكن).

5.1 اسئلة الدراسة

ستحاول الدراسة الاجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما واقع الخدمات المقدمة من اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية؟ ويتفرع عنه الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية؟
2. ما واقع الخدمات السياسية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية؟

3. ما واقع الخدمات الاقتصادية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية؟

4. ما واقع الخدمات الثقافية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية؟

5. ما الصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية في تقديم الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية؟

6. هل هناك فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب متغيرات (الجنس، طبيعة العمل، الحالة الاجتماعية، دخل أسرة المستفيد، عدد مرات الخدمة التي تلقاها، مكان السكن)؟

6.1 فرضيات الدراسة

1. لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب الجنس.

2. لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب طبيعة العمل.

3. لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب الحالة الاجتماعية.

4. لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب دخل أسرة المستفيد.

5. لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب عدد مرات تلقي الخدمة.

6. لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب مكان السكن.

7.1 حدود الدراسة

حدود بشرية: يقتصر البحث على جميع الأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية والبالغ عددهم (98300) حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017).

حدود مكانية: تم تطبيق البحث في مخيمات (بلاطة، جنين، طولكرم، نور شمس، الفارعة، عسكر القديم، عسكر الجديد، العين) شمال الضفة الغربية.

حدود زمانية: تم إجراء الدراسة خلال الفصل الدراسي للعام الجامعي 2018\2019.

حدود موضوعية: يتمحور البحث حول واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

بدأت مأساة الشعب الفلسطيني منذ سقوط بلاد الشام تحت حكم الاستعمار ، حيث تقاسمت كل من فرنسا وبريطانيا التركة العثمانية، في اتفاقية سايكس بيكو، التي قسمت بلاد الشام الى اربع اقاليم، حيث انتدبت فرنسا وفق تلك الاتفاقية على كل من سوريا ولبنان، وبريطانيا انتدبت على الاردن وفلسطين. وبذلك سلخت فلسطين عن الوطن الام، واثارت تائراً الشعب الفلسطيني اثر هذا القرار، وبدأت المظاهرات ضد حكومة الانتداب البريطاني، واشتدت وطأة العمل الفلسطيني المقاوم يوماً اثر يوم، بعد ان كشفت نوايا حكومة الانتداب، التي كانت توعي بتنفيذ وعد السير(بلفور) الذي اصدره عام(1917) والقاضي باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، على حساب السكان الاصليين.

ومع البدء بتنفيذ سياسة حكومة الانتداب، التي سمحت بتدفق المهاجرين اليهود الى فلسطين، والسماح لهم بامتلاك الاراضي، وتسهيل عملية شراء اليهود للاراضي الفلسطينية، وغض البصر عن تهريب شحنات الاسلحة لليهود، في الوقت الذي كانت تلاحق اي فلسطيني يحاول امتلاك قطعة سلاح، وتصدر بحقه احكاماً قاسية، تصل الى حد الاعدام على غرار ما حصل عام(1931) عندما اقدمت سلطات الانتداب على تنفيذ حكم الاعدام بحق الشباب الفلسطينيين(محمد مجوم وفؤاد حجازي وعطا الزير) وغيرهم الكثير ممن اعدموا ميدانياً او بتنفيذ حكم اتصدرته حكومة الانتداب(سيف،2002:71).

رغم ذلك، لم تنثني تلك السياسات والاجراءات الثوار الفلسطينيين من مقاومة حكومة الانتداب، ومواجهة العصابات الصهيونية، حيث تطورت عمليات الاحتجاج والتظاهر، وانتقلت الى طور العمل المسلح ضد قوات حكومة الانتداب والعصابات الصهيونية عام(1935) بعد اكتشاف شحنات الاسلحة المهربة للعصابات الصهيونية في ميناء حيفا، تحت مراءى حكومة الانتداب،

التي تغاضت عن تلك الشحنات، حيث قام الشيخ المجاهد(عز الدين القسام) بتنظيم بعض الشباب وقيادة العمل المسلح ضد قوات الانتداب، وقد استشهد مع مجموعة من رفاقه بعد حصاره في أحرش يعبد عام(1935)(الصايغ،2009:121).

كان لاستشهاد الشيخ عز الدين القسام ورفاقه، صدى في اوساط المجتمع الفلسطيني، ودعت الاحزاب العربية الى الاضراب العام سنة(1936)، وعمت حالة من الفوضى والاضطراب كافة انحاء فلسطين، وشلت الحياة تماما، بعد ان اضرب عمال الموانئ، الا ان الاضراب انتهى بعد ستة اشهر، بفعل تدخل الزعامة العربية التي اقنعت قيادة حركة الاضراب بجدية حكومة الانتداب بتنفيذ وعد للزعامة العربية بوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين، ووقف عملية انتقال الاراضي لليهود، وبعد تنفيذ حكومة الانتداب لهذا الوعد ضمن وثيقة اطلقت عليها الحركة الصهيونية الكتاب الاسود(الساعاتي،2016:10).

ثم ما لبثت ان اندلعت شرارة الحرب العالمية الثانية، والتي صرفت انظار بريطانيا عن تنفيذ وعدها، لانشغالها في الحرب. وبعدها ان وضعت الحرب اوزارها، واستتب الوضع بعد تحقيق الحلفاء النصر على المانيا وحلفائها، وتشكيل المنظومة الامنية الجديدة الممثلة بمجلس الامن الدولي، وانتهاء عصبة الامم، حيث دعي المجلس بطلب من بريطانيا لحل مشكلة فلسطين، حيث صدر قرار مجلس الامن رقم(181) عالم(1947) القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين، دولة عربية وتمثل(42%) من مساحة فلسطين، واخرى يهودية وتمثل مساحة(58%) من فلسطين، الامر الذي رفضه العرب، باعتبار انه ليس لليهود حق في اقامة دولة على الاراضي العربية، وسارعت بريطانيا الى محاولة التخلص من ملف مشكلة فلسطين، بعد ان وضعت المسالة في اروقة هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي، لتتخلى عن مسؤولياتها، بعد ان ضمنت تفوق العصابات الصهيونية على صعيدي التسليح والتدريب على العرب(ابو تمام،2003:88).

ففي ربيع عام(1948) وتزامنا مع رحيل قوات الانتداب البريطاني، شنت العصابات الصهيونية مستخدمة الاسلحة بالرشاشة والمدافع، لقتل وترويع السكان في مختلف المدن والبلدات الفلسطينية لحملهم على الهجرة. ورغم ان السكان الفلسطينيين قاوموا العصابات الصهيونية بما يتوفر لديهم من اسلحة خفيفة، الا انهم لم يستطيعوا الصمود امام همجية العصابات الصهيونية، التي اوغلت

بعمليات قتل الشيوخ والاطفال والنساء لترويع السكان، في الوقت الذي لم تجد نداءات السكان صدى من قبل الزعامة العربية في الدول المجاورة، التي قدمت بعض القوات والتي عرفت بجيش الانتقاذ، الذي لم يستطيع وقف المجازر الصهيونية بحق السكان، فقد كان هذا الجيش غير مدرب، ويفتقر الى التسليح، ولم يكن يمتلك استراتيجية واضحة لانقاذ فلسطين، بقدر ما كان مجرد رفع عتب من قبل الزعامة العربية.(عامر، 2002:68).

افرزت تلك الحرب نشوء حالة من الهروب، فلم يكن بإمكان الشباب الفلسطيني البقاء تحت تلك الظروف، التي يشاهدون فيها النساء والشيوخ والاطفال تقتل على يد العصابات الصهيونية، التي لم تقف عند هذا الحد، بل كانت ترتكب المجازر وتشيع الاخبار في القرى المجاورة، لترويع السكان لحملهم على ترك مساكنهم وارضيتهم وامعتهم، والهجرة الى خارج البلاد لينجوا باسرهم، حيث دمرت جراء تلك العمليات اكثر من (400) بلدة فلسطينية، ليستولوا عليها المستوطنين اليهود، حيث يقدر عدد الفلسطينيين الذين هجروا اذذاك بحوالي (850) الف مواطن، توزعوا على الدول المجاورة وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك ظهر مصطلح اللاجئ الفلسطيني، كاسم دلالة على المواطن الفلسطيني الذي هجر من وطنه، وفقد ارضه ومتاعه ومصدر رزقه، ليعيش ظروف حياة غاية في السوء، بالاماكن التي استقروا فيها، ليعيشوا ظروف قاسية جدا، تفتقر الى ادنى مقومات الحياة الانسانية(جبارة، 1998:81).

2.2 مفهوم اللاجئ

اللاجئ لغة: مصدرها الثلاثي (لجأ) وهي الشيء او المكان، واللجوء: لاذ اليه واعتصم به. ومنها: (لجأ) فلان الى فلان، اي استند به واعتضد به، او احتى به، ويقال (لجأ) امره الى الله، اي: فوض امره لله. والملجأ: اسم مكان يعبر عن مكان اللجوء، ويقصد به المعقل او الملاذ. و(اللاجئ): تعبر عن الشخص الذي لاذ بالفرار الى مكان غير مكانه الاصلي، وجمعها (اللاجئون) للتعبير عن اللجوء الجماعي(المعجم الوسيط، باب لجأ: 1972).

اللاجئ اصطلاحا: يعرف اللاجئ اصطلاحا على انه كل شخص فلسطيني فقد ارضه وممتلكاته ومصدر عيشه، نتيجة اعمال الاضطهاد والقتل والتخويف والترويع، التي مارستها العصابات

الصهيونية، واضطرته الى الفرار الى اماكن امنة، وتعذر عليه العودة بسبب عدم السماح له او بسبب استمرار حالة انعدام الامن(الحواجري،2016:16).

قد يختلط الامر على الكثير من الناس للتفريق بين المهاجر واللجئ، رغم ان هناك اختلاف كبير في المعنى، فالمهاجر غالبا ما يهجر موطنه رغبة منه بفعل عوامل الجذب للمكان الذي يهاجر اليه، كهجرة اكثر من ثلث الشعب اللبناني الى الامريكيتين، او بفعل عوامل الطرد، حينما يتعذر على الفرد البقاء في وطنه جراء عدم توفر فرص العمل، وفي كلا الحالين يستطيع المهاجر العودة الى وطنه. بينما اللجئ دائما ما يكون لجوءه الى مكان اقامته الذي لجأ اليه قسرا ورغما عنه، ولا يستطيع العودة الى وطنه، الا بعد انقضاء اسباب اللجوء. ففي الحالة الفلسطينية لا يمكن لللاجئ الذي اجبر على ترك وطنه ان يعود اليه، الا بعد تسوية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي، حربا او سلما (المصري،2008:109).

ويجدر بنا ان نسلط الضوء اكثر لتوضيح مفهوم اللجئ، حيث استخدم هذا المصطلح للتعبير عن شخص في حالة هروب من ظروف اليمه، لا يقوى الفرد على تحملها، وذلك نتيجة تعرضه لحالات الاضطهاد او تهديد لحياته او سلب لحريته، مما يستوجب توفير الحماية له. لذا فان تعريف اللجئ امرا غاية في الاهمية، وخصوصا من وجهة نظر القانون الدولي في طرح قضية اللجئ للحل. من هنا تعددت الاراء حول تعريف اللجئ.

ومفهوم اللجئ، واسع اختلفت الاراء لايجاد تعريف واضح ومحدد باختلاف المنطلقات التي انطلق منها الباحث لتعريف اللجئ. فيعرف اللجئ حسب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم(302) لسنة(1950) بأنه الشخص الذي قد عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع النزاع العربي الإسرائيلي في سنة (1948)،والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته. وقد تم توسيع هذا التعريف لاحقا ليشمل أبناء وأحفاد اللاجئين، حيث يستفيدون من خدمات الوكالة المقدمة شريطة أن يكونوا مسجلين لديها، ويقطنون في منطقة عملياتها وبحاجة إلى المساعدة (وكالة الغوث الدولية،1995).

بينما أوضحت المنظمة الإقليمية الإفريقية سنة (1969) تعريف اللجئ في المادة الأولى للفقرة الثانية بأنه: كل شخص يضطر ، بداعي: العدوان الخارجي والسيطرة الأجنبية، أو أحداث تعكر

صفو النظام العام. في جزء أو في كاملة من بلده الأصلي أو بلد جنسيته إلى مغادرة مكان إقامته المعتاد بحثاً عن ملجأ في مكان آخر خارج بلدة الأصلي أو بلد جنسيته (زقوت، 2007: 114).

وحسب اتفاقية جنيف للتعريف اللاجئ على: كل من وجد نتيجة لإحداث وظروف وقعت قبل الأول من يناير 1951، وتعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لفئة معينة أو بسبب آرائه السياسية خارج البلد الذي يحمل جنسيته، ولا يستطيع أولاً يرغب بسبب الخوف في حماية ذلك البلد، أو كل من لا جنسية له، وهو خارج مكان إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف في العودة لذلك البلد (مركز البحوث والدراسات العربية، 1993: 48).

ويمكن تعريف اللاجئ الفلسطيني بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة (194) الفقرة (د) الصادر في 11 كانون الأول / ديسمبر (1948)، والذي يعني تحديداً باللاجئين الفلسطينيين، ويمنحهم حق العودة لمن يرغب منهم ذلك أو التعويض عن الأملاك لأولئك الذين لا يرغبون بالعودة. بينما عرف الوفد الفلسطيني المشارك في اجتماع مجموعة العمل الخاصة باللاجئين التي عقدت في العاصمة الكندية (اتوا) في الثالث من شهر ايار عام (1992) بانهم بأنهم: أولئك الفلسطينيون ومن ينحدر منهم الذين طردوا من مساكنهم أو اجبروا على مغادرتها، بين تشرين الثاني / نوفمبر (1947) وكانون الثاني / يناير (1949).

ويعرف اللاجئ بشكل عام في الاتفاقية الدولية للاجئين لعام 1951 بأنه " كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل الاول من كانون الثاني/يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد". وقد أضيفت لهذا التعريف الدولي توصيفات أخرى شملت اللجوء لأسباب متعلقة بالاحتلال الأجنبي والتطهير العرقي وغيرها من أسباب التهجير القسري (زقوت، 2007: 112).

3.2 اسباب اللجوء

لا يعقل ان يهجر انسان وطنه، ويترك مسكنه وارضه ويتخلى عن مصدر دخله، ليعيش في موطن اخر، الا اذا كانت هناك عوامل طرد، والعيش في ظروف صعبة تقتقر الى ابسط مقومات الحياة الانسانية، عدى عن انعدام الامن نتاج ما ارتكبته العصابات الصهيونية من مجازر بحق السكان العرب، وخصوصا ان حكومة الانتداب البريطاني سهلت عملية تسليح تلك العصابات بالاسلحة، حيث كانت تغض البصر عن عمليات تهريب السلاح اليهم، في ذات الوقت الذي كانت تلاحق كل عربي تشتبه امتلاكه السلاح، وترج به في السجون او تصدر حكما بالاعدام عليه، لردع الآخرين. وبذلك فان عمليات الطرد هي اجبرت السكان العرب على ترك وطنهم، ليعيشوا حياة البؤس والشقاء والحرمان، في مناطق اخرى بعيدا عن وطنهم. ولذا فان هناك ظروف واسباب وعوامل، دفعت بمئات الاف السكان العرب للهروب من فلسطين وترك ممتلكاتهم وارضيتهم ومساكنهم ومصادر عيشهم، ويمكن اجمال تلك الاسباب بما يلي(الحداد،2006:56):

1. الحرب النفسية التي استخدمتها العصابات الصهيونية، والتي قوضت ثقة السكان بانفسهم وقياداتهم ، وتحطيم معنوياتهم.
2. ارتكاب العصابات الصهيونية المجازر بحق سكان بلدات فلسطينية، لترويع سكان الابدات الاخرى وحملهم على الهجرة، كما حدث في مجازر دير ياسين والدوايمة واللد وغيرها.
3. تسليح حكومة الانتداب العصابات الصهيونية بالاسلحة الثقيلة، حيث كانت تغض النظر عن شحنات الاسلحة المهربة لتلك العصابات، بذات الوقت الذي لم تكن تسمح للفلسطينيين بالحصول على ابسط انواع السلاح للدفاع عن انفسهم، حيث كانت قوات الانتداب البريطاني تلاحق الثوار الفلسطينيين وتحكم عليهم بالاعدام.
4. اخفاق الزعامة العربية في الدفاع عن فلسطين، حيث لم تستطع الجيوش العربية انذاك من توفير الحماية للشعب الفلسطيني، الذي كان يتعرض للقتل والطرد على يد العصابات الصهيونية.

5. عدم وجود اطار تنظيمي موحد للاهتمامات بالثوار الفلسطينيين، حيث كانت الاحزاب الفلسطينية تعمل كل منها بمفردها، بما يوحي بانها كانت متناحرة فيما بينها، سعيا لكسب الشهرة والاستثناء بالحكم بعد انتهاء الانتداب واستقلال فلسطين.

4.2 مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

المخيم يعبر عن حالة اقامة غير مستقرة وغير دائمة، فلا هي مكان اقامة دائم يصلح كعنوان للجماعة المقيمة فيه، ولا مكان اقامة مرحلية قد تزول بعد انقضاء اسباب اقامتها. فاللاجئون الذين يقيمون في مخيمات اعدت خصيصا لجماعة اثر تعرض مكان اقامتهم الاصلي لكوارث طبيعية، ولا يصلح للاقامة فيه لانعدام الامن والامان، يضطرون للهروب لاماكن امنة، وتكون في بيوت مصنوعة من الخيام، تتميز بسرعة وسهولة انشائها، وبالمثل ازلتها. يقيم فيها اللاجئ لحين انتهاء حالة انعدام الامن، كالكوارث الناجمة عن الفيضانات والزلازل، وقد تكون كوارث من صنع الانسان في حالة الحروب، والهروب من ويلات الحرب لفترة زمنية مرهونة باستمرار حالة الحرب، وبعد انقضائها يعودون الى اماكنهم الاصلية. (الصوراني، 1997:28).

بينما في الحالة الفلسطينية، فان المخيمات التي اعدت للفلسطينيين لايوائهم، كانت في بداية الامر، من هذا النوع المشار اليه. لكن بعد تكشف حقيقة نوايا العصابات الصهيونية، التي هدفت الى تفرغ الارض من سكانها الاصليين، واحلال المستوطنين اليهود محلهم، ليقموا فيها بصفة دائمة، مما اوحى للهيئات والمنظمات الدولية، بان مشكلة لجوء الفلسطينيين قد تطول، وخطط لها على ان تكون مكان اقامة دائم لأولئك الذين هجروا من ارضهم قسرا، وتحت وطأة الترويع والترهيب. هذا الامر دفع بمنظمة الامم المتحدة بتشكيل جسم تنظيمي يرفع شأن اللاجئين، وتوفير مستلزمات بقائهم احياء، حيث تم تشكيل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الانوروا)، التي اوكلت بمهام توفير الغذاء والدواء والتعليم للاجئين، ومن ثم استئجار اراضي من الدول المضيفة لاقامة اماكن سكن تاوي اللاجئين، انتظارا لحين عودتهم، بعد ان ايقنت المنظمة ان عملية اقامة مئات الالاف من اللاجئين قد تطول، وخصوصا بعد رفض الحكومة التي شكلتها العصابات الصهيونية للقرارات الدولية التي اقرت عودة اللاجئين الفلسطينيين في القرار (181) الصادر عن مجلس الامن الدولي سنة (1949) (حمادة، 2007:217).

منذ ذلك الحين، بدأت تتبلور ملامح توطين اللاجئين في اماكن اقامتهم، حيث تم بناء مساكن بالاسمنت المسلح، واقامت المدارس والمراكز الصحية وبعض المراكز الخدمية الاخرى، وباشرت وكالة الغوث للاجئين بممارسة نشاطها لتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين الذين قدر عددهم حسب الوكالة حينها بمليون لاجئ فلسطيني حسب احصائية وكالة الغوث الدولية، موزعين على المملكة الاردنية الهاشمية (الاردن والضفة الغربية) وقطاع غزة وسوريا ولبنان، ولم تتجاوز تلك الخدمات تقديم ابسط مقومات الحياة الانسانية، التي لم تتعدى تقديم الغذاء والملبس والسكن، والتي تكاد تنعدم فيها شروط الحياة، حيث الاكتظاظ السكاني، وعدم توفر فرص العمل، وبدون شبكات مياه وكهرباء، بمعنى استمرار بقاءهم على قيد الحياة.

وبعد نكسة عام (1967) التي احتلت فيها العصابات الصهيونية ما تبقى من الاراضي العربية الفلسطينية، حملت معها حالة نزوح ثانية تضاف الى نكبة عام (1948) مئات الالاف من اللاجئين الى الدول المجاورة، ومنهم من لجأ للمرة الثانية، لتتعمق المشكلة، وتأخذ حالة الاقامة في المخيمات صفة اقامة، حيث يقيم اللاجئون في (59) مخيما مسجلة رسميا وتعترف بها (الاونروا) موزعة على الاردن والضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا (الجندي، 2001: 113).

5.2 واقع اللاجئين الفلسطينيين

تشير سجلات وكالة الغوث (الاونروا) إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها حتى نهاية عام (2017) بلغ نحو (5.9) مليون لاجئ، وهذه الأرقام تمثل الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين، وقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية المحتلة والمسجلون لدى وكالة الغوث في العام (2017) ما نسبته (17%) من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل (24.4%) في قطاع غزة. أما على مستوى الدول العربية فقد بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأردن (39%) من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في حين بلغت النسبة في لبنان (9.1%) وفي سوريا (10.5%).

وحسب تلك الاحصائيات نسبة السكان اللاجئين في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية بلغت حوالي (43%) من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية،

حيث يشكلون نسبة (26.6%) من السكان في الضفة الغربية المحتلة، في حين بلغت نسبة اللاجئين في قطاع غزة المحاصر (66.2%).

كما تبين تلك الاحصائيات ان توزيع اللاجئين الفلسطينيين حسب الفئات العمرية، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة (39.9%) من إجمالي السكان في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية فبلغت هذه النسبة للأفراد اللاجئين (39.3%) من إجمالي اللاجئين، بينما بلغت النسبة لغير اللاجئين (38.6%) من إجمالي غير اللاجئين. وبلغت نسبة كبار السن (60) سنة فأكثر اللاجئين (4.9%) من إجمالي للاجئين في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية، في حين بلغت لغير اللاجئين (5%) من إجمالي غير اللاجئين (المركز الفلسطيني للإحصاء، 2018).

وبالاستناد الى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام (2017)، فإن (6.8%) من اللاجئين الفلسطينيين يعانون من الاحتياج الخاص/الإعاقة مقارنة بـ (5.1%) بين غير اللاجئين. وحول الأوضاع الاجتماعية تشير الاحصائيات الى ان نسبة الفقر بين اللاجئين (38.5%) خلال عام (2017) وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري، بما معناه ان استهلاك أسرهم الشهري كان دون خط الفقر الذي بلغ للأسرة الفلسطينية المكونة من (5) أفراد (2470) شيكل، بينما بلغت هذه النسبة للأفراد غير اللاجئين (22.3%). أما الفقراء حسب خط الفقر المدقع فقد بلغت نسبة الأفراد اللاجئين الذين عانوا من الفقر المدقع (23%) بما معناه ان استهلاك أسرهم الشهري كان دون خط الفقر المدقع الذي بلغ للأسرة الفلسطينية المكونة من (5) افراد (1974) شيكل، وقد كانت نسبة الأفراد غير اللاجئين الذين عانوا الفقر المدقع (12.2%)، ومقارنة مع المعدل العام نجد أن نسب الفقر بين اللاجئين كانت أعلى من المعدل العام، حيث بلغت نسبة الأفراد الفقراء في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية (29.2%)، وكانت نسبة الأفراد الذين عانوا من الفقر المدقع في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية (16.8%).

وحول معدلات المشاركة في القوى العاملة في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية أظهرت نتائج مسح القوى العاملة بأن نسبة المشاركة في القوى العاملة بلغت (45.3%)، بواقع (42.2%) بين اللاجئين (15) سنة فأكثر المقيمين في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية مقابل (45.3%) لدى غير اللاجئين.

أما عن معدلات البطالة بين اللاجئين تشير البيانات إلى وجود فرقا واضحا في معدلات البطالة بين اللاجئين وغير اللاجئين من السكان، إذ وصل معدل البطالة بين اوساط اللاجئين الى (34.7%) مقابل (22.8%) بين غير اللاجئين.

ثلث اللاجئين يعملون كمتخصصين وفنيين خلال عام (2017)، وتعتبر مهنة "الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة"، المهنة الأكثر استيعابا للاجئين حيث بلغت نسبة العاملين فيها من بين اللاجئين العاملين (32.8%) مقابل (22.4%) بين العاملين غير اللاجئين. كما شكلت مهنة المشرعون النسبة الأدنى لكل من اللاجئين وغير اللاجئين على حد سواء، بنسبة (2.9%) بين اللاجئين العاملين مقابل (4.3%) لغير اللاجئين العاملين.

وأشارت النتائج الى أن نسبة العاملين الذين يعملون في الضفة الغربية المحتلة من بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) للعام (2017) قد بلغت (57.6%) بتفاوت واضح حسب حالة اللجوء إذ بلغت نسبة العاملين من اللاجئين (40.3%) في حين بلغت لغير اللاجئين (67.9%)، في المقابل بلغت نسبة العاملين في قطاع غزة المحاصر للاجئين حوالي (52.3%) مقابل (15.8%) لغير اللاجئين. وبلغت نسبة العاملين في "إسرائيل" والمستعمرات (13%) وبتفاوت ما بين اللاجئين وغير اللاجئين فبلغت للاجئين (7.4%) مقابل (16.3%) لغير اللاجئين.

وفي مجال التعليم، فقد بلغت نسبة الأمية بين اللاجئين الفلسطينيين (15) سنة فأكثر (3%) في حين بلغت لغير اللاجئين (3.6%)، كما ارتفعت نسبة اللاجئين الفلسطينيين (15) سنة فأكثر الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى فبلغت (18.1%) من مجمل اللاجئين (15) سنة فأكثر في حين بلغت لغير اللاجئين (16.6%). (المركز الفلسطيني للإحصاء، 2017).

6.2 اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين الفلسطينيين

1.6.2 تأسيسها

منذ تم تأسيس مخيمات اللجوء الفلسطيني في منتصف العقد السادس من القرن الماضي، عمل الشباب الفلسطيني من سكان تلك المخيمات الى تشكيل لجان لمساعدة السكان في تقديم الخدمات، فقد ظهرت تلك اللجان على شكل عمل تطوعي، حيث تقوم على تنظيف شوارع

المخيمات واقامة الاندية الشبابية، وتشكيل الفرق الرياضية وتقديم المساعدات للعائلات الفقيرة، وغيرها من الانشطة ذات الطابع الشعبي، دون تنسيق مع اي جهة رسمية ترعى انشطتهم.

وبعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية التي كان غالبية اعضائها في البدايات من اللاجئين الفلسطينيين، نشطت اللجان الشعبية في المخيمات لدعوة الشباب للانخراط في صفوف المنظمات الفلسطينية، وشيئا فشيئا تطور عمل اللجان وخصوصا بعد تاسيس (دائرة شؤون العائدين) عام(1987)، كاحدى دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وبقيت تحت هذا المسمى حتى عام(1996) حيث اطلقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (دائرة شؤون اللاجئين)، حيث تعنى بقضايا اللاجئين والدفاع عن حقوقهم، والتصدي للمؤامرات التي تستهدف حقهم في العودة الى بلدانهم واراضيهم التي شردوا منها، كما تعنى بتقديم الخدمات والمساعدات التي تساهم في تحسين اوضاع اللاجئين في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية(دائرة شؤون العائدين، 2017).

ساهم اعتماد دائرة شؤون اللاجئين كدائرة مركزية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، في التنسيق بين اللجان الشعبية والمنظمة، واكتسبت بذلك طابع العمل الرسمي، واوكلت اليها مهام تفعيل العمل الشعبي، عبر التنسيق بين اللجان الشعبية في كافة مخيمات اللجوء داخل وخارج الوطن، وبذلك اضحت تلك اللجان مكون اساسي وجزء اصيل من الحالة النضالية الفلسطينية التي تعمل على تحصين وتثبيت المواقف الشعبية التي ترفض كافة الحلول الاستسلامية التي تهدف الى توطين اللاجئين وتعويضهم. فقد نشطت تلك اللجان في اقامة المهرجانات الشعبية واقامة الندوات وطبع الكتيبات وتوزيع المنشورات التي تدعو اللاجئين الى التمسك باستعادة كافة حقوقهم وعلى راسها حقهم في العودة الى بلدانهم الاصلية(دائرة شؤون العائدين، 2017).

2.6.2 الظروف التي مهدت لتاسيس اللجان الشعبية

لم تكن عملية تشكيل اللجان مجرد محض صدفة، او غاية بحد ذاتها، بل هناك العديد من العوامل التي ساهمت في التفكير بتشكيل اللجان وضرورة وجودها. فاذا ما تتبعنا الازمات الحياتية للاجئين الفلسطينيين، نكتشف مدى الظلم التاريخي الذي حل بهم، فاللجوء ليس مجرد انتقال مكاني، بل ضرب كل مقومات الحياة الانسانية التي فقدها اللاجئ الفلسطيني اثر النكبة،

حيث هدم البناء الاجتماعي، وتشتت الأسر والعائلات إلى مناطق جغرافية متباينة، وفقدوا مصادر رزقهم ومساكنهم. في ظل هذه الظروف التي شهدت تقديم خدمات خجولة من قبل وكالة الغوث، كان لا بد من وجود جهة تساعد على تخفيف المشكلات التي يتعرض لها اللاجئين، عبر المساعدة في تحسين ظروف اللاجئين، جاءت فكرة تشكيل اللجان الشعبية لتقديم الخدمات لسكان المخيمات، التي يمكن وصفها كما يلي:

1.2.6.2 الأوضاع الاجتماعية

خلفت نكبة عام (1948) طرد وتشريد مئات آلاف الفلسطينيين من بلدانهم، وتركوا خلفهم مدخراتهم ومصادر رزقهم، وهاموا في الأراضي المجاورة ليعيشوا في العراء بداية الأمر، ومنهم من حظي بعطف وشفقة الأسر في البلدان التي شردوا إليها، حتى شكلت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، التي تأسست لإغاثة المهجرين لحين تسوية قضيتهم وعودتهم إلى بلدانهم التي هجروا منها. ولم تكن تلك الوكالة قادرة على تقديم الخدمات لمئات الآلاف من اللاجئين، واقتصرت فقط على تقديم المساعدات الأساسية، كبناء الخيام لتأويهم، وتقديم السلع الضرورية اللازمة لضمان بقائهم على قيد الحياة.

فالمساكن كما ذكرنا مجرد خيام، مما يعني أنهم يعيشون في ظروف غاية في السوء، وانعدام فرص العمل معدومة، ومصادر الرزق مفقودة، ولا أفق منتظر لتغيير الواقع. وحتى في مراحل لاحقة، وبعد اقدام الدول المستضيفة بالتعاون مع وكالة الغوث على استئجار اراضي لاقامة مساكن للاجئين، لم تسوي الاوضاع الاجتماعية حيث لم تكن تلك المساكن سوى مجرد غرف سكنية لا يوائهم. فالمساكن ضيقة ومكتظة، وتفتقر الى البنى الاجتماعية التحتية، من شبكات مياه وكهرباء وشبكات الصرف الصحي. اضافة الى انها مساحة محددة ومحصورة لا يسمح التمدد خارجها، بمعنى انها خصصت في ذلك الحين لتسكين عدد اللاجئين المسجلين، ولم تأخذ بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية في اعداد السكان، الذي تضاعف اربع مرات منذ ذلك الحين حتى وقتنا الحاضر (الشاتي، 2019).

2.2.6.2 الأوضاع السياسية

أكثر ما يؤرق اللاجئين انسداد الأفق السياسي أمامهم، فهم يراهنون على ظهور جهة سياسية تتصفهم، وتحقق حلمهم في العودة إلى بلدانهم وأراضيهم التي هجروا منها، فالمؤسسات والهيئات الدولية، ورغم اعترافها بالظلم التاريخي الذي حل بهم، ورغم القرارات الدولية الصادرة عن تلك الهيئات والتي تدعو دولة الاحتلال إلى تطبيق قرار (194) القاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم، إلا أنها عجزت عن إرغام دولة الاحتلال بتنفيذ القرار، واكتفت تلك المؤسسات والهيئات بتشكيل وكالة الغوث، التي قدمت الفئات للاجئين (المهداوي، 2019).

ومع اندفاع الشباب الفلسطيني المتحمس والانخراط في الأحزاب السياسية العربية في الدول المضيفة للاجئين (الأردن، مصر، سوريا، لبنان، العراق)، حيث كانت تلك الأحزاب والحركات ترفع شعار تحرير فلسطين، فتشتت الجهد الفلسطيني، مع التحاق الشباب إلى الأحزاب القومية (البعث، حركة القوميين العرب) والأحزاب الإسلامية (حركة الإخوان المسلمين، حزب التحرير) والأحزاب اليسارية، إلا أنهم اكتشفوا بأن تلك الأحزاب لم تكن جادة للعمل من أجل تحرير فلسطين، بقدر سعيها إلى استقطاب الشباب والتسلل للوصول إلى سدة الحكم. وبعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عقب قرار صدر عن مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالقاهرة عام (1964)، برز تحول جذري في تاريخ الحركة النضالية الفلسطينية مع وجود جسم سياسي يقود العملية النضالية، وخصوصاً أن معظم قياداتها وأعضائها من اللاجئين الفلسطينيين، واتخذت من المخيمات مواقع متقدمة لتجنيد الشباب الفلسطيني وتدريبهم، وبذلك ارتفعت الروح المعنوية، وسادت أجواء تفاؤل بين أوساطهم، حتى عادت حالة الاخفاق من جديد بعد فشل عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، التي لم تلتزم باستحقاقات عملية السلام المنصوص عليها في اتفاقية (أوسلو) عام 1994 (الصباغ، 2019).

لذا كان من الضروري أن تقوم اللجان الشعبية بالحفاظ على بقاء قضية اللاجئين حية في وجدان سكان المخيمات، حيث أخذت على عاتقها تجذير تمسك السكان بحقوقهم السياسية، وعلى رأسها حقهم في العودة وتقرير المصير. فنشطت اللجان في عقد المؤتمرات وورش العمل، والقاء المحاضرات التي تدعو السكان بضرورة التمسك بحق العودة ورفض كافة أشكال التوطين والتعويض، وحث السكان إلى التمسك بأقامتهم داخل حدود المخيمات والمطالبة الدائمة بتوسيع

حدود المخيم لاستيعاب الزيادة الطبيعية للسكان، وذلك لعدم ارغامهم للسكن خارج حدود المخيمات، باعتبار وجود المخيمات الشاهد الحي على نكبة فلسطين(عودة،2019).

3.2.6.2 الاوضاع الاقتصادية

لا يجد المرء صعوبة في تشخيص الاوضاع الاقتصادية لسكان المخيمات، ويكفي الاشارة هنا الى فقدانهم لاهم مورد اقتصادي المتمثل بالارض والمسكن بعد طردهم منها، فبات كافة اللاجئين بدون ارض يفلحونها ودون مسكن يايهم. وبذلك فان مصدر رزقهم بات يتركز على ما تجود به امكانياتهم للعمل في مختلف المهن والوظائف، ومع عدم توفر فرص عمل كافية، مما اضطر قسم كبير منهم للعمل في الورش والاراضي الزراعية الاسرائيلية باجور متدنية وظروف عمل صعبة، ولا يحظون بامتيازات التأمين على المخاطر والطرء التعسفي وفي احيان كثيرة انكار حقوقهم في الاجر، وما الى ذلك من حقوق تنص عليها منظمة العمل الدولية، كل ذلك لانهم يعملون بشكل غير رسمي(المهداوي،2019).

لذا عملت اللجان الى محاولة التخفيف من الابعاء الاقتصادية على سكان المخيمات، عبر اتخاذها جملة من الاجراءات التي يمكن بموجبها توفير فرص عملا للشباب، وخصوصا بعد ان وصلت نسبة البطالة بين اوسط سكان المخيمات حوالي(52%) حسب احصائية وكالة غوث اللاجئين عام(2016) ، وهي الاعلى في العالم. فقد عملت اللجان الى التواصل مع المؤسسات المحلية والعربية ودعوته لاستيعاب العمالة الفلسطينية من سكان المخيمات، والمساعدة في توفير المعلومات عن الوظائف المطلوبة ومواصفاتها، واليات الاتصال مع الجهات التي استعدت لاستيعاب العمال من سكان المخيمات(اليراني،2019).

كما عملت اللجان الى توفير خدمات التدريب والتاهيل على المهن المختلفة بالتنسيق مع مراكز التدريب المحلية والتابعة لوكالة الغوث، حيث ترشح الراغبين بتعلم تلك المهن وتقديم المساعدة لهم، وتتابعهم اثناء عملية التعليم والتدريب، تمهيدا لتاهيلهم للعمل، سواء في مشاريع خاصة بهم او في مؤسسات محلية وعربية. كما عملت على اعداد برامج خاصة بتعليم وتدريب النساء لاقامة مشاريع بيتية خاصة بهن، لتوفي مصدر دخل لهن، كبرامج تدريب النساء على الاشغال

اليديوية، والصناعات المنزلية، وغيرها، اضافة الى مساعدتهن في تسويق منتجاتهن في الاسواق المحلية.

كما نجحت تلك اللجان في تخفيف الاعباء الاقتصادية على سكان المخيمات من خلال الطلب من الحكومة الفلسطينية تخفيض الرسوم المختلفة على سكان المخيمات، وخصوصا تعرفه المياه والكهرباء، ورسوم تراخيص البناء وغيرها. وعطفا على ذلك كله، تقوم اللجان بجمع التبرعات من الميسورين ورجال الاعمال والمؤسسات المختلفة وايداعها في صناديق دعم الاسر المحتاجة(ذوقان،2019).

4.2.6.2 الاوضاع الثقافية

من المخاطر التي ترتبت على النكبة وتهجير السكان الفلسطينيين الى اماكن بعيدة عن موطنهم الاصلي، هو محاولة لتجريد الانسان الفلسطيني من هويته وانتماءه واقتلعه من جذوره. فقد توقع قادة الاحتلال بعد النكبة من ذوبان المهجرين الفلسطينيين في المجتمعات التي يقيمون فيها، ومع الزمن ينسون ذكرتهم بكل ما تحويه من قيم تربطهم بارضهم التي ولدوا ونشئوا وترعرعوا فيها، وهنا نستذكر قول رئيسة وزراء اسرائيل في بداية العقد الثامن من القرن الماضي حين قالت "الكبار يموتون والصغار ينسون" في اشارة الى نجاح الاحتلال في تجريد اللاجئين من وطنيتهم وانتمائهم لارضهم(ابو كشك،2019).

ولا شك ان ابقاء الذاكرة الفلسطينية حية يتطلب الاهتمام بالجانب الثقافي، فالثقافة تبقى الانسان الفلسطيني في حلقة تواصل الماضي بالحاضر، فاذا كان الهدف من تهجير الفلسطينيين القضاء على الموروث الثقافي الذي يربطهم بتاريخهم الذي يمتد الى عمق التاريخ، وحضارتهم الزاخرة بالعطاء، فكان الرد من قبل اللجان الشعبية، التي اولت اهمية قصوى للاهتمام بالموروث الثقافي الفلسطيني، المستمد من الحضارة العربية الاسلامية. أي أن الإنسان يتطلع إلى الحياة الكريمة، وليس إلى حيازة الأشياء أو تكديسها، أي أن الثقافة تتحو بالإنسان نحو الكيف وليس الكم(النداوي،2009:104).

لذا تقوم اللجان الشعبية وبشكل منتظم باقامة المهرجانات الثقافية، وتدعو السكان باستمرار الى التمسك بالقيم والعادات والتقاليد الموروثة عن الالاء والاجداد، كما تشجعهم على الحفاظ على

المقتنيات التراثية الاصلية، والحفاظ على الزي الشعبي الفلسطيني. اضافة الى قيامها باعداد كتيبات لحفظ الهازيج والامثال والقصص الشعبية.

3.6.2 تشكيل اللجان الشعبية

بعد ان اتخذت اللجان الشعبية طابعا رسميا، واصبحت مكون اساسي في منظمة التحرير الفلسطينية كجزء من دائرة شئون اللاجئين، وحظيت بدعم شعبي واسع بين اوساط سكان المخيمات خاصة وعموم اللاجئين عامة. فكان لا بد من ايجاد اطار يحدد اليات تشكيلها، بحيث يتم تشكيل لجنة خاصة في كل مخيم فلسطيني داخل الوطن وفي مخيمات الشتات، على ان يتم انتخاب اعضاء اللجان بطريقة الاقتراع السري المباشر من قبل سكان المخيم، وحدد النظام الداخلي اجراء عملية الاقتراع بعد انتهاء المدة القانونية للجنة المحددة بربع سنوات، كما يحدد النظام مهام عمل تلك اللجان ومرجعيتها وميزانياتها (الايرادات والمصروفات)، على ان تقدم التقرير المالي والاداري حال انقضاء مدتها للجنة التحضيرية (دائرة شئون اللاجئين، 2017).

4.6.2 مهام اللجان الشعبية واهدافها

لم يكن تاسيس اللجان الشعبية مجرد عمل عفوي بقدر ما هو عمل مخطط ومنظم وهادف، حيث فمذ تاسيسها اخذت على عاتقها تنفيذ المهام التي تقودها الى تحقيق اهدافها في تحسين ظروف سكان المخيمات في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ويمكن حصر مهام وانشطة اللجان الشعبية للخدمات حسب (النظام الداخلي للجان الشعبية، 2010):

اولا: تشكل حلقة وصل بين دائرة شئون اللاجئين وسكان المخيمات، بحيث تقوم بتنفيذ سياسات وخطط الدائرة التي ترمي الى تحسين اوضاع السكان.

ثانيا: المساعدة في وضع الخطط واعداد الدراسات لاقامة مشاريع خدمية.

ثالثا: التنسيق مع وكالة الغوث الدولية والطلب اليها باستمرار لتحسين وتطوير الخدمات التي تقدمها للسكان بما يتناسب مع زيادة الاحتياجات مواكبة للزيادة الطبيعية للسكان.

رابعا: التنسيق والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والاهلية في الجوانب المتعلقة بتطوير وتحسين جودة الخدمات، والبنى التحتية.

خامسا: مواجهة كل المشاريع القاضية بتصفية قضية اللاجئين، والغاء حق العودة، حيث تطالب وتحث باستمرار للتصدي لكافة مشاريع التوطين والتعويض، وتتمسك بحق العودة كخيار وحيد لحل مشكلة اللاجئين.

سادسا: المبادرة والمشاركة في الفعاليات والانشطة الوطنية الرامية الى دعوة السكان للتمسك بحق العودة.

سابعا: العمل على تطوير الانشطة الثقافية والتربوية والتعليمية واقامة الندوات والبرامج والمشاريع التي تساهم في رفع مستوى الوعي الوطني لدى سكان المخيمات.

ولا شك ان الهدف الاساسي للاجئين الفلسطينيين والشعب الفلسطيني برمته، هو حل قضية اللاجئين من خلال تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي(194) القاضي بعودة اللاجئين الى ديارهم التي هجروا منها، الا ان عدم تنفيذ القرار، ورفض اسرائيل الاعتراف بحقوق اللاجئين لغياب الضغط الدولي الذي يلزمها بتنفيذ القرار الاممي، فكان لا بد من تعزيز صمود اللاجئين من خلال تحسين ظروف حياتهم المعيشية لحين حل مشكلة اللجوء التي تنتهي بالعودة الى بلدانهم الاصلية. لذا عملت اللجان الشعبية وبالتنسيق مع دائرة شئون اللاجئين والحكومة الفلسطينية، لتحقيق الاهداف المرحلية التالية(النظام الداخلي للجان الشعبية،2010):

اولا: الاهداف السياسية: تولى اللجان الشعبية اهمية قصوى في تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم السياسية وعلى راسها تمسكهم بحق العودة الى بلدانهم الاصلية، وتحذيرهم من المؤامرات التي تقودها دول الغرب القاضية بتوطينهم في الاماكن التي يقيمون بها وتعويضهم. وقد عملت اللجان على فضح سياسات اسرائيل وامريكا في محاولتهم اعادة تعريف اللاجئين حسب مفهومهم لتقزيم المشكلة وتهميشها، وفضح ابعاد القرار الامريكي بوقف اسهاماتها في ميزانية الوكالة، لتحول دون قدرتها على الايفاء بالتزاماتها اتجاه اللاجئين، ومن ثم الغاء الوكالة، كمقدمة لالغاء قضية اللاجئين وانهاؤها.

وكرد على هذا الاجراء، قامت اللجان الشعبية بالتنسيق مع وكالة الغوث والحكومة الفلسطينية للقيام بدورها بفضح السياسة الامريكية، عبر قيامها بتحريك دولي بمشاركة الدول العربية والاسلامية والدول الصديقة المحبة للسلام والعدل في العالم، وقد نجح هذا التحرك في زيادة

مخصصات بعض الدول لميزانية الوكالة لتقليص العجز الذي خلفه القرار الأمريكي (رضوان، 2019).

ثانيا: الاهداف الاجتماعية: تدرك اللجان الشعبية ان دعم صمود سكان المخيمات بحاجة الى موارد ومقومات، لتحسين شروط حياتهم، لذا تهدف اللجان الشعبية بالتنسيق مع دائرة شؤون اللاجئين ووكالة الغوث والحكومة الفلسطينية، الى تحسين الاوضاع الاجتماعية في المخيمات، سواء من حيث تطوير المراكز الطبية ودعم الاندية الشبابية، وفتح مراكز لتدريب وتأهيل الشباب في مختلف المهن لاعدادهم للعمل، وكذلك قيامها بالعمل الدؤوب والمستمر للتقليل من نسبة البطالة، عبر خلق فرص عمل في المؤسسات العامة والخاصة.

كما تقوم اللجان الشعبية بالعمل الجاد لدعم العملية التعليمية، حيث تطالب وكالة الغوث باستمرار لتحسين جودة التعليم، عبر اضافة صفوف دراسية في المدارس القائمة، وانشاء مدارس جديدة، لتخفيف عدد الطلاب في الصفوف، اضافة الى دعواتها المستمرة للجامعات المحلية لتخفيف رسوم التعليم الجامعي للطلاب من سكان المخيمات، وتخصيص منح دراسية للطلاب من ابناء الاسر الفقيرة (الشاتي، 2019).

كما تعمل اللجان وبالتنسيق مع الجهات المختصة بتطوير البنية التحتية، واقامة المشاريع التي من شأنها تخفيف العبئ على المواطنين، حيث عملت على انجاز العديد من تلك المشاريع، كمشروع الصالة الرياضية في مخيم جنين، وصالة الافراح في مخيم الفارعة وغيرها من المشاريع التي تخفف العبء على السكان من جهة، وتحقق إيرادات مالية للجنة من جهة اخرى (العموري، 2019).

وتهدف اللجان ايضا الى تعزيز التماسك وحرص الصفوف وتوثيق الروابط الاجتماعية بين ابناء المخيم الواحد، واللاجئين عموما، وتقوم على حل الخلافات والنزاعات من خلال خلق التوصل مع كافة شرائح المجتمع الفلسطيني، اضافة الى خلق قنوات التشاور والتواصل مع مخيمات اللاجئين في الوطن والشتات (رانجو، 2019).

ثالثا: الاهداف الاقتصادية: تولي اللجان الشعبية اهمية كبيرة لتحسين الاوضاع الاقتصادية، فرغم انها لا تمتلك الامكانيات والادوات التي تؤهلها لتحسين اوضاع السكان الحياتية، الا انها

تحاول جاهدة استخدام الوسائل والاساليب المتاحة لذلك، حيث تقوم بالاتصال والتواصل مع مختلف الجهات والاطراف ذات الصلة لتعزيز الازوااع الاقتصادية في كافة مخيمات اللجوء، سواء من حيث حث المستثمرين لاقامة مشاريع انتاجية وخدمية في المخيمات لتوفير فرص عمل للشباب، كما تعمل باستمرار على التوسط لتوظيف الشباب في مختلف المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص(الايرواني،2019).

كما تسعى دوما اللجان الشعبية على توفير فرص التدريب والتاهيل للشباب في مختلف المهن، لتمكنهم من العمل سواء كعاملين في المؤسسات العامة والخاصة، او لاتاحة الفرص امامهم لاقامة مشاريع خاصة بهم. وتعمل على هذا الصعيد بالتواصل مع المصارف ومؤسسات الاقراض لتسهيل حصول الشباب على قروض بشروط سهلة لتمويل المشاريع التي يرغبون باقامتها.

5.6.2 علاقات اللجان الشعبية

اوكلت مهام تقديم الخدمات المختلفة للاجئين الفلسطينيين منذ البداية لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التي تاسست اصلا لهذا الغرض، وبرزت جهات اخرى لتساهم في تطوير الخدمات للاجئين، لتلعب دور المساند للوكالة، كحكومات الدول المستضيفة للاجئين، ومنظمات المجتمع المدني في تلك الدول، ودائرة شؤون اللاجئين التي شكلتها منظمة التحرير الفلسطينية، اضافة الى اللجان الشعبية المحلية.

1.5.6.2 علاقة اللجان الشعبية بوكالة الغوث

تعتبر وكالة الغوث(الاونروا) اللجان الشعبية جسما تنسيقيا بينها وبين سكان المخيمات، وترى ان تلك اللجان هيئة مستقلة بحد ذاتها، وحظرت على مدير المخيم ان يكون عضو في تلك اللجان، تعزيزا لتلك الاستقلالية. وانطلاقا من هذا المبدأ تقوم وكالة الغوث بالتنسيق المستمر مع اللجان الشعبية، باعتباره جسما يساعدها في التخفيف من المشكلات التي يعاني منها السكان، وخصوصا بعد تزايد اعداد اللاجئين الذين يحتاجون للخدمات المختلفة، مما ييزيد من الاعباء على الوكالة، في ظل تزايد احتياجات السكان.

وقد تجسدت هذه العلاقة بشكل جلي وفي الاجتماع الذي عقد بين ممثلين عن الوكالة واللجان الشعبية في مخيم الجلزون عام (1997)، والذي نجم عنه الاتفاق على تقديم الوكالة للجان الشعبية مبالغ مالية فيما عرف ببرنامج الطوارئلتشغيل ايدي عاملة من سكان المخيمات العاطلين عن العمل. وفعلًا تم استغلال هذا البرنامج من قبل اللجان الشعبية في تشغيل عمال في البنى التحتية . غير انه نشأت مؤخرًا خلافات بين الوكالة واللجان الشعبية، بسبب استمرار تلك اللجان المطالبة بتحسين ظروف التعليم والصحة في المخيمات(المغربي، 2004: 375).

2.5.6.2 علاقة اللجان الشعبية بحكومات الدول المستضيفة

لا شك ان العلاقة بين اللاجئين الفلسطينيين وحكومات الدول المستضيفة معقدة، وتختلف من دولة الى اخرى، فتلج الدول تخشى من عملية التوطين بعد ان طالّت مدة اقامتهم وتمددتهم خارج حدود المخيمات، وتغلغلهم في داخل تلك المجتمعات، بسببالتزايد المستمر في اعدادهم، وضيق المساحة الجغرافية المحددة لكل مخيم. ومع تخوف تلك الحكومات من ان يصبح اقامة اللاجئين امرا واقعا، بعد فشل عملية السلام بين منظمة التحرير واسرائيل . لذا لجأت تلك الدول للتنسيق مع اللجان الشعبية، باعتبارها الجسم الاكثر قدرة على تبني وجهات نظر تلك الحكومات التي تتوجس من عملية التوطين، كون اللجان الشعبية تمتلك القدرة في التأثير على سكان المخيمات للتمسك برفض عملية التوطين، التي تحاول فرضها القوى الكبرى، وخصوصا الولايات المتحدة، التي عبرت عن ذلك جهارا ، ومضت في تنفيذ سياسات من شأنها تحقيق ذلك، من خلال تقليص تمويلها لوكالة الغوث(الريماوي، 2018:28).

3.5.6.2 علاقة اللجان الشعبية بدائرة شئون اللاجئين

تأسست (دائرة شئون العائدين) عام(1987)، كاحدى دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، لتعنى بشئون اللاجئين في الوطن والشتات، وبقيت تحت هذا المسمى حتى عام(1996) حيث اطلقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عليها(دائرة شئون اللاجئين)،التي انيط بها الاهتمام بقضايا اللاجئين والدفاع عن حقوقهم، والتصدي للمؤامرات التي تستهدف حقهم في العودة الى بلدانهم واراضيهم الاصلية، وكذلك تقديم الخدمات والمساعدات التي تساهم في تحسين اوضاعهم في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد نشأت علاقة تكاملية بين منظمة التحرير واللجان الشعبية، لاعتبار ان الهدف الرئيسي تحصين وتمتين مواقف سكان المخيمات الراضين لاي حل بديل عن العودة، حيث يناط باللجان الشعبية الاسهام المباشر في عملية تحسين ظروف السكان بما يمكنهم من تعزيز صمودهم لحين العودة، وذلك من خلال تنسيق تلك اللجان مع وكالة الغوث من جهة، ومع السلطة الوطنية من جهة اخرى، لتحسين ظروف سكان المخيمات(العموري،2019).

4.5.6.2 علاقة اللجان الشعبية بسكان المخيمات

لا شك ان علاقة اللجان الشعبية بسكان المخيمات هي الالهم، كون تلك اللجان انبثقت من سكان المخيمات، واسست من اجلهم، وذلك لسد العجز الناجم عن تقديم مختلف الخدمات من الاطراف الاخرى بغض النظر عن اسبابها. لذا عمدت اللجان الشعبية ان تاخذ على عاتقها العمل الدؤوب والمستمر لمطالبة الجهات المعنية، سواء اكانت وكالة الغوث والحكومة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، لزيادة اهتمامها بتقديم الخدمات في مختلف المجالات سواء اكانت المعيشية او الخدمية.

فقد عملت اللجان على التنسيق مع تلك الجهات، وبناء علاقة شراكة مع منظمات المجتمع المدني، لتحقيق حياة كريمة للسكان بما يساهم بتعزيز صمودهم، فعمدت الى انشاء وتأسيس المراكز الاجتماعية والنوادي الرياضية والجمعيات الخيرية وغيرها، التي من شأنها تخفيف معاناة السكان(الايرواني،2019).

2.7 الدراسات السابقة

في هذا الجزء من الدراسة نستعرض جهود باحثين اخرين اهتموا بدراسة اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، وذلك لاثراء الدراسة الحالية بجهود اولئك الباحثين.

1.2.7 الدراسات العربية

دراسة(لبد،2016) التي هدفت الى الكشف عن اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتحقيق الأهداف واختارت المقابلة الشخصية كأداة لجمع المعلومات اضافة الى الرجوع للسجلات والوثائق والدراسات والجداول والخرائط

والملاحق العامة وقد توصلت الدراسة الى ان اوضاع سكان المخيم تعكس حالة التردّي التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون حيث الاكتظاظ السكاني ونقص الخدمات في مختلف جوانب الحياة .

دراسة ايوب(2016)، التي هدفت الى الكشف عن الاوضاع الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية في مخيم دير البلح في قطاع غزة، والوقوف على دور وكالة الغوث في الخدماتي والاغاثي في المخيم. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي لتحقيق الأهداف والمقابلة المعمقة لجمع المعلومات والبيانات بالإضافة الى الوثائق والمصادر التي بحثت في اوضاع المخيمات الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة الى ان الاوضاع الاجتماعية في المخيم رديئة، حيث المساكن ضيقة وعديمة التهوية، وشوارع المخيم ضيقة ويفتقر المخيم البنية التحتية كما كشفت النتائج عن ارتفاع نسبة البطالة بين اوساط الشباب. كما بينت ايضا ان الاوضاع الصحية سيئة للغاية حيث نقص في اعداد الاطباء والممرضين وتعاني المراكز الصحية من نقص الدواء باستمراره وعلى الصعيد التعليمي يعاني المخيم من نقص في الصفوف الدراسية حيث يدرس الطلاب في فترتين صباحية ومساءلية، ولا يتوفر اماكن ترفيهية وثقافية في المخيم.

دراسة تماري (2016) بعنوان: "الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين، تطرقت الدراسة إلى قضية اللاجئين، والإشكاليات التي تمر بها اجتماعيه اقتصاديه وغيرها، وشدد على أن قضية اللاجئين تحتاج إلى تفكير عميق من أجل تحقيق البدائل التي يستطيع اللاجئون من خلالها المحافظة على حق العودة وضرورة التفكير بقضية الدمج للمخيمات من أجل تخفيف حدة الأزمات والصعوبات التي تعاني منها. كما تعرضت إلى موضوع الدمج، كحل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات المضيفة. وتوصلت إلى أن موضوع الدمج مرفوض من ناحية نظرية، في كل من الأردن وسوريا ولبنان، ولكن من ناحية عملية الدمج موجود في الأردن. وقد بينت النتائج أيضا أن اللاجئ غير مجبر على أن يعيش في المخيم ومن تحسنت ظروفه المادية، قام بالبناء على أطراف المخيمات أو هاجر منها، وقد أدى الحراك الاجتماعي إلى وضع جديد تمثل في تحويل المخيمات إلى مراكز وتجمعات للاجئين الفلسطينيين الأكثر فقرا.

دراسة مزروع (2012)، التي هدفت الى معرفة الموقف الاقليمي والدولي من الاوضاع في مخيمات لبنان، حيث تناولت الدراسة بالبحث والتحليل اوضاع اللاجئين في مخيمات لبنان عبر مراحل، وقد هدفت الدراسة لمعرفة اثر خروج (م.ت.ف) من لبنان على اوضاع اللاجئين وكذلك اثر التسوية السلمية بين اسرائيل والمنظمة على اوضاع المخيمات اضافة الى معرفة الموقف الدولي والإقليمي من المخيمات في لبنان.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق الاهداف، وقد توصلت الدراسة الى ان اوضاع اللاجئين تحسنت بشكل ملحوظ منذ دخول (م.ت.ف) الى لبنان عام (1971) حتى خروجها منها بعد اجتياح (1982)، ثم تدهورت الاوضاع بشكل كبير بعد خروج قوات (م.ت.ف) بعد الاجتياح حيث مورست بحقهم ضغوطات كبيرة من قبل الحكومة اللبنانية لحملهم على الخروج من لبنان وعدم لتوطينهم.

دراسة (شتيوي، 2007) بعنوان: دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في البيئة الحضرية المجاورة. تناولت الأطروحة مشكلات اللاجئين في الضفة الغربية، وبخاصة اللاجئين في مخيم بلاطة، ومدى استعدادهم لتقبل فكرة الدمج بأنواعه. وقد هدفت الكشف عن آليات اقتصادية واجتماعية وثقافية لتحقيق الدمج بين سكان مخيم بلاطة والبيئة المجاورة، من أجل تحسين الوضع المعيشي والخدمات في المخيم، وضمان الحياة الكريمة والأمنه لهؤلاء السكان. ولتحقيق الأهداف تم استخدام مجموعة من الأدوات، منها: الوثائق المتوفرة لدى دائرة شئون اللاجئين، ومقابلة المسؤولين في المخيم، بالإضافة إلى الاستبيان الذي تم توزيعه على سكان المخيم لمعرفة أهم الإشكاليات الموجودة في المخيم، ومدى استعدادهم لتقبل فكرة الدمج سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو من الناحية الثقافية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك تقبلا واضحا لعملية الدمج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من قبل سكان مخيم بلاطة، وأن القيام بعملية الدمج ضرورة ملحة للمخيم من أجل تحسين الأوضاع المعيشية وتطوير بيئة المخيم. كما أكدت على أن تحسين وتطوير المخيم لا يتعارض مع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

دراسة (جرار، 2003) التي تناولت الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية مخيمي (بلاطة والفارعة) كنموذجين، قام الباحث بدراسة ميدانية واسعة لكل من مخيم بلاطة ومخيم الفارعة، تحدث في هذه الدراسة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المخيمين، والأبعاد السياسية لقضية اللاجئين، والتطلعات من قبل أهل المخيم أنفسهم لمستقبلهم وحياتهم في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة تحسين وضع المخيمات. وحاولت هذه الدراسة الاطلاع على واقع اللاجئين الفلسطينيين الاقتصادي والسياسي، من خلال التعرف على هذا الواقع قبل اللجوء وبعده. وقد عالجت الدراسة، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الفارعة وبلاطة في الفترة مابين عام 1950م و1993م، كما تطرقت إلى الأسباب التي جعلت اللاجئين الفلسطينيين يتمسك بالعيش في المخيم، بالرغم من تسميته بلاجئ، كما ألفت الضوء على الفعاليات والتوجهات السياسية للاجئ لمواجهة تلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالمخيمات الفلسطينية.

2.7.2 الدراسات الاجنبية

دراسة (Badey, 2011) بعنوان "اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات بعد خروج منظمة التحرير من لبنان" التي هدفت الى الكشف عن الازوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات اللاجئين في لبنان. ولتحقيق الاهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وعملت على تصميم استبيان لجمع البيانات من عينة حصرية حجمها (650) لاجئ ولاجئة، وقد توصلت الدراسة الى ان غالبية الشباب يعانون من مشكلة البطالة، حيث تحظر عليهم الدولة اللبنانية العمل في كثير من المهن، كما يواجه السكان مشكلة الاكتظاظ السكاني بسبب عدم توسيع حدود المخيمات، كما بينت النتائج ايضا ان السكان يعانون من عدم توفر المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية بحددها الأدنى.

وقد عزت الباحثة تلك المشكلات الى اسباب سياسية، حيث تضيق عليهم الحكومات اللبنانية المتعاقبة كخطوة لحملهم على رفض قبول التوطين كبديل عن حق العودة.

دراسة (Albana, 2007) بعنوان: اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة- مخيم البريج نموذجا- حيث هدفت الدراسة الى معرفة اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مجالات

الحياة المعيشية والتعليمية والصحية. استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الاهداف، والاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة تم اختيارها بطريقة متيسرة قوامها (215) من سكان مخيم البريج، وقد توصلت الدراسة الى اهم النتائج التالية:

1. 79.2% من المبحوثين ذكروا بان مشكلة عدم توفر فرص العمل من اكبر المشكلات التي تواجههم.

2. تليها مشكلة عدم توفر مسكن صحي بنسبة 74.4%.

دراسة (Feilda & Maayta, 2006) بعنوان: " موقف اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الاردن من عملية الدمج في المجتمع الاردني"، استخدم المنهج الوصفي الكيفي لتحقيق الاهداف، حيث قابل الباحثان (40) من اللاجئين الموزعين على اربع مخيمات فلسطينية قرب العاصمة الاردنية عمان، يمثلون مختلف شرائح اللاجئين من اكاديميين ورجال اعمال وموظفين وعمال، وقد توصلت الدراسة الى رفض كافة الذين تم مقابلتهم لعملية الدمج، وعبروا عن رفض اي حل بديل عن حق العودة.

3.7.2 تعقيب على الدراسات السابقة

من الملاحظ ان الدراسة الحالية تشبه تلك الدراسات من حيث الاطار العام للموضوع، حيث تناولت واقع المخيمات الفلسطينية والاضاع التي يعيشها اللاجئين في تلك المخيمات. فقد ركزت جميع الدراسات والدراسة الحالية على بحث واقع الخدمات المقدمة لسكان المخيمات في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية.

وتشبه الدراسة الحالية تلك الدراسات ايضا من حيث الاجراءات المستخدمة لتحقيق اهداف الدراسة، حيث يلاحظ ان كافة تلك الدراسات اعتمدت المنهج الوصفي التاريخي لتحقيق الاهداف، والمقابلات الشخصية والرجوع الى السجلات والوثائق والاحصائيات لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، لذا استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات في تحديد الاجراءات المتبعة.

غير ان الدراسة الحالية تختلف عن تلك الدراسات من حيث التخصيص في دراسة واقع الخدمات المقدمة لسكان في المخيمات، حيث ركزت الدراسة على ابراز مبررات تشكيل اللجان الشعبية

واهميتها واهدافها، اضافة الى تقييم الخدمات التي تقدمها تلك اللجان، وخصوصا في ظل ظروف لم تعدها تلك المخيمات من قبل بعد تقليص ميزانية وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين، بعد ان اوقفت الولايات المتحدة حصتها من تمويل الوكالة. لذا ازدادت المهام الملقة على كاهل اللجان الشعبية، التي كثفت جهودها وزادت نشاطها للتخفيف من تاثير هذا العجز على الاوضاع المعيشية لسكان المخيمات. دراسة مزروع (2012)، التي هدفت الى معرفة الموقف الاقليمي والدولي من الاوضاع في مخيمات لبنان، حيث تناولت الدراسة بالبحث والتحليل اوضاع اللاجئين في مخيمات لبنان عبر مراحل. بينما تناولت دراسة ايوب (2016)، التي هدفت الى الكشف عن الاوضاع الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية في مخيم دير البلح في قطاع غزة، والوقوف على دور وكالة الغوث في الخدماتي والاغاثي في المخيم. في حين بحثت دراسة (شتيوي، 2007) في دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في البيئة الحضرية المجاورة.

اما دراسة تماري (2016) تناولت الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين، حيث تطرقت إلى قضية اللاجئين، والإشكاليات التي تمر بها اجتماعيه اقتصاديه وغيرها، والتي شددت على أن قضية اللاجئين تحتاج إلى تفكير عميق من أجل تحقيق البدائل التي يستطيع اللاجئون من خلالها المحافظة على حق العودة وضرورة التفكير بقضية الدمج للمخيمات من أجل تخفيف حدة الأزمات والصعوبات التي تعاني منها. في حين بحثت دراسة (جرار، 2003) الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية .

كما ان الدراسة الحالية تستفيد من الدراسات الاجنبية التي تناولت المشكلات التي يواجهها اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة والشتات، حيث هدفت دراسة (Badey, 2011) الى الكشف عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات اللاجئين في لبنان، بينما تناولت دراسة (Albana, 2007) اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مجالات الحياة المعيشية والتعليمية والصحية. في حين بحثت دراسة (Feilda & Maayta, 2006) موقف اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الاردن من عملية الدمج في المجتمع الاردني.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل الإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم توضيح المنهج الذي سلكه الباحث، وتحديد مجتمع الدراسة، وطريقة اختيار عينة الدراسة ونوعها وحجمها وكيفية تقديرها. كما يوضح الأداة التي استخدمت لجمع البيانات وكيفية بناءها، والتحقق من صدقها وثباتها واتساق فقراتها، وكذلك الآلية التي طبقت بها أداة الدراسة ميدانيا، إضافة إلى توضيح أساليب معالجة البيانات بالطرق الإحصائية المناسبة.

1.3 منهج الدراسة

المقصود بمنهج الدراسة مجموعة الطرق التي يسلكها الباحث للإجابة على الأسئلة التي تثيرها المشكلة البحثية، في سبيل الوصول للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. وتم الاستفادة من الدراسات والأبحاث السابقة، في تحديد منهجية البحث، حيث غالبية تلك المصادر استخدمت المنهج الوصفي، وهو المنهج الذي يقوم على وصف الظاهرة موضوع البحث وصفا دقيقا، في سبيل الوصول إلى نتائج وتعميمات (ابراش، 2009)، وكون الدراسة تهدف لدراسة واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية، استخدم المنهج الوصفي التحليلي بشقيه الكمي والكيفي. حيث استخدم المنهج الكيفي لجمع البيانات والمعلومات اللازمة عبر استمارة مقابلة، والمنهج الكمي عبر تصميم استبيان لجمع البيانات من المبحوثين، وذلك لتحقيق الاهداف.

2.3 مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجتمع الذي ستعم عليه النتائج، ويضم جميع الأفراد أو العناصر التي تقع ضمن اهتمام الباحث في دراسته (أبو صالح ومروة، 2008). وقد تم تحديد مجتمع الدراسة بجميع الأهالي البالغين المقيمين داخل حدود مخيمات شمال الضفة الغربية، والبالغ عددهم حوالي (98300) نسمة حسب المركز الفلسطيني لإحصائيات السكان عام (2016)، حيث تم تقسيمهم إلى مفردات بحيث تمثل كل مفردة أسرة فلسطينية، ويبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في مخيمات شمال الضفة الغربية (6.6) فردا، والجدول التالي يوضح كيفية تقسيم مجتمع الدراسة إلى مفردات تساوي عدد أرباب الأسر في تلك المخيمات:

جدول(1.3) : جدول بين توزيع سكان المخيمات وتقسيمها إلى مفردات حسب عدد الأسر

المخيم	عدد السكان	متوسط عدد أفراد الأسرة	عدد الأسر
بلاطة	23000	6.6	3485
طولكرم	20000	6.6	3030
جنين	16000	6.6	2424
عسكر	16000	6.6	2424
نور شمس	9000	6.6	1363
الفارعة	7600	6.6	1151
العين	6700	6.6	1015
المجموع	98300	6.6	14892

المصدر: المركز الفلسطيني لإحصائيات السكان 2016

3.3 عينة الدراسة

يقصد بعينة الدراسة مجموعة من الأفراد أو الأشياء أو المفردات التي يختارها الباحث من بين مفردات مجتمع الدراسة، بحيث تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً، بقصد جمع المعلومات منهم حول ظاهرة أو قضية معينة (عمر، 2004: 126). وقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية ذات التمثيل النسبي بنسبة (2%) وبذلك يكون حجم العينة من بين مفردات مجتمع الدراسة $0.02 * 14892 =$ حوالي (298) مفردة، وقد تم توزيع (298) استبيان على أفراد العينة، استرد منها (266) استبانة خضعت للتحليل، واستبعد (32) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل، وقد توزع أفراد العينة التي تم اختيارها كما هو موضح في الجدول التالي:

توزيع مجتمع وعينة الدراسة على مخيمات شمال الضفة الغربية

جدول (2.3) : توزيع مجتمع وعينة الدراسة على مخيمات شمال الضفة الغربية

المخيم	عدد الأسر	نسبة العينة	عدد أفراد العينة
بلاطة	3485	0.018	62
طولكرم	3030	0.018	54
جنين	2424	0.018	43
عسکر	2424	0.018	43
نور شمس	1363	0.018	25
الفارعة	1151	0.018	21
العين	1015	0.018	18
المجموع	14892	0.018	266

يبين الجدول أن توزيع عينة الدراسة كان متناسب مع حجم السكان في كل مخيم من مخيمات شمال الضفة الغربية، بطريقة التمثيل النسبي، وذلك تحرياً لدقة النتائج التي تم الوصول إليها. وقد توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية كما يلي:

1.3.3 توزيع أفراد العينة حسب دخل الاسرة الشهري

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب دخل الاسرة الشهري

جدول (3.3): توزيع أفراد العينة حسب دخل الاسرة الشهري

دخول الاسرة الشهري	التكرار	النسبة المئوية
اقل من (2000) شيقل	78	0.293
من (2000-3500) شيقل	126	0.473
اكثر من (3500) شيقل	62	0.234
المجموع	266	1.00

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب دخل الاسرة، وكان اكبر تمثيل في العينة من ذوي الدخل المتوسط، الذين يتراوح دخلهم من (2000-3500) شيقل، حيث بلغ عددهم في العينة (126) اي بنسبة تمثيل (47%). بينما كان ادنى تمثيل لذوي الدخل المرتفع نسبياً، اي الذين يزيد دخلهم عن (3500) شيقل، حيث بلغ عددهم بالعينة (62) اي بنسبة تمثيل (23%).

2.3.3 توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول (4.3): توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
اعزب	64	0.24
متزوج	172	0.65
غير ذلك	30	0.11
المجموع	266	1.00

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية، وكان أعلى تمثيل في العينة من فئة المتزوجين، حيث بلغ عددهم في العينة (172)، أي ما يمثل نسبة (65%). بينما كان أدنى تمثيل للفئة الغير محددة من حالات الهجر والانفصال وعلى وشك الزواج، حيث بلغ عددهم في العينة (30) بنسبة تمثيل (11%).

3.3.3 توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

جدول (5.3): توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

مكان السكن	التكرار	النسبة المئوية
جنين	43	0.16
الفارعة	21	0.08
بلاطة	62	0.23
عسكر القديم	29	0.11
عسكر الجديد	14	0.05
العين	18	0.07
طولكرم	54	0.20
نور شمس	25	0.10
المجموع	266	1.00

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن، وكان اعلى تمثيل في العينة للمبحوثين من سكان مخيم بلاطة، حيث بلغ عددهم في العينة (62) بنسبة تمثيل (23%). بينما كان ادنى تمثيل في العينة للمبحوثين من سكان مخيم عسكر الجديد (14) بنسبة تمثيل (5%).

4.3.3 توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الجنس

جدول (6.3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	173	0.65
أنثى	93	0.35
المجموع	266	1.00

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب الجنس، وكان غالبية المبحوثين من الذكور، حيث بلغ عددهم في العينة (173) بنسبة تمثيل (65%)، في حين بلغ عدد الاناث في العينة (93) ما يمثل نسبة (35%).

5.3.3 توزيع أفراد العينة حسب العمل

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب العمل

جدول (7.3): توزيع أفراد العينة حسب العمل

العمل	التكرار	النسبة المئوية
يعمل	171	0.64
لا يعمل	95	0.36
المجموع	266	1.00

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب العمل، وكان غالبية المبحوثين من الذين يعملون سواء في مؤسسات عامة او خاصة، حيث بلغ عددهم بالعينة (171) بنسبة تمثيل (64%)، في حين بلغ عدد العاطلين عن العمل او يعملون بصفة غير منتظمة فقد بلغ عددهم بالعينة (95) بنسبة تمثيل (36%).

6.3.3 توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات تلقي الخدمة

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات تلقي الخدمة

جدول(8.3): توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات تلقي الخدمة

عدد مرات تلقي الخدمة	التكرار	النسبة المئوية
لم يتلقى الخدمة بتاتا	63	0.24
تلقى الخدمة من (1-3) مرات	134	0.50
تلقى الخدمة اكثر من (3) مرات	69	0.26
المجموع	266	1.00

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات تلقي الخدمة، وكان نصف افراد العينة تقريبا من الذين تلقوا خدمات من اللجان الشعبية في المخيمات من (1-3) مرات، حيث بلغ عددهم في العينة (134) بنسبة تمثيل (50%). بينما كان ادنى تمثيل بالعينة من الذين لم يتلقون خدمات من اللجان الشعبية حيث بلغ عددهم بالعينة (63) بنسبة تمثيل (24%).

4.3 أدوات جمع البيانات

يقصد بالأداة الدليل أو المرشد الذي يوجه المقابلة بين الباحث والمبحوث بعد أن يرسم مساراتها ويحدد موضوعاتها ويشخص طبيعة المعلومات التي يطلبها من المبحوث" (الحسن، 2005). وقد قام الباحث باستخدام الاستبيان والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات:

1.4.3 المقابلة الشخصية: وهي الطريقة التي يقوم الباحث بالجلوس مع المبحوث وجها لوجه، ويوجه له اسئلة او استفسارات محددة حول ظاهرة او موضوع معين، وقد تم مقابلة (10) من رؤساء اللجان الشعبية او من ينوب عنهم في مخيمات شمال الضفة الغربية، بغرض معرفة المعوقات التي تواجه اللجان الشعبية لتقديم الخدمات للاهالي، حيث تم اعداد استمارة مقابلة لهذا الغرض، انظر/ي الملحق رقم (2) الخاص باستمارة المقابلة.

2.4.3 الملاحظة غير المباشرة: وهي الطريقة التي يستند إليها الباحث لجمع معلومات أو بيانات حول ظاهرة معينة، وقد قام الباحث بالرجوع إلى الكتب والمجلات والدراسات والابحاث التي تناولت موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

3.4.3 الاستبيان: قام الباحث بتصميم استبيان كأداة لجمع البيانات. وهو أداة من الأدوات التي يستخدمها القائمون على البحث في مجالات عدة بهدف التوصل إلى معلومات أو آراء تفيد في إثبات صحة التساؤلات المطروحة حول مشكلته البحث (الشناوي، 2003)، وقد تكون الاستبيان من جزأين:

- الجزء الأول: ويحتوي على بيانات أساسية (المتغيرات المستقلة المنفصلة) حول المبحوثين من حيث:
- الجزء الثاني: ويتضمن فقرات بحثية موزعة على مجالات الدراسة.
- ولمزيد من التوضيح انظر/ي الملحق رقم (1) الخاص بالاستبيان.

1.3.4.3 صدق الأداة:

يقصد بصدق الأداة أن تقيس ما أعدت لقياسه فعلا وليس شيئا آخر (عمر، 2004)، كما يقصد بالصدق شمولية الأداة لكل العناصر التي تدخل في عملية التحليل، ووضوح فقراتها ومفرداتها لكل من يستخدمها وللتحقق من صدقها من حيث ملائمتها لأغراض الدراسة وشموليتها ووضوحها، تم عرضها على مجموعة من المحكمين كما هو موضح أدناه:

- للتحقق من صدق المحتوى ومدى ملائمة الفقرات لتحقيق الأهداف، تم عرضها على محكمين من المختصين في العلوم الاجتماعية.
- وللتحقق من مدى وضوح الفقرات وشموليتها لكافة جوانب الدراسة، تم عرضها على مهنيين من العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية. ولمزيدا من التوضيح انظر/ي الملحق رقم (3) الخاص باسماء المحكمين ووظائفهم:

وبعد الانتهاء من عملية التحكيم، تم العمل على إعادة بناء الأداة بصيغتها النهائية، حيث تم إجراء التعديلات بناء على توصيات أعضاء لجنة التحكيم، كما هو مبين في الملحق رقم (3) الخاص بالاستبانة بصورتها النهائية.

2.3.4.3 ثبات الأداة:

ثبات الأداة يعني أن تعطي نتائج متقاربة فيما لو تكرر إعطاؤها لأفراد يتصفون بنفس خصائص الأفراد السابقين في فترات زمنية متقاربة (ابو صالح ومروة، 2008)، وقد تم التحقق من ثبات الأداة عبر استخدامها على عينة استطلاعية قوامها (40) من أفراد مجتمع الدراسة غير المشمولين في العينة، حيث تم حساب معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach,s Alfa) وقد بلغ (0.827) تقريبا، وهي نسبة جيدة في العلوم الاجتماعية.

وأعيدت التجربة الاستطلاعية بعد أسبوعين على أفراد من مجتمع الدراسة غير المشمولين أيضا في العينة، وأعطت نتائج قريبة جدا من التجربة الأولى، حيث بلغ معامل الثبات (0.834) تقريبا، مما يدل على اتساق فقرات الأداة وإمكانية الاعتماد على نتائجها. وقد بلغ معامل ثبات الأداة الكلي بعد اعتماد الأداة وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة واستردادها، كما أظهرت نتائج عملية التحليل، كان قريبا جدا من التجريبتين الاستطلاعتين، حيث بلغ معامل الثبات كما هو مبين في الجدول:

جدول (9.3): قيم معامل الثبات لكل مجال من مجالات الدراسة والمجال الكلي

المجال	معامل الثبات
المجال الثقافي	0.785
المجال الاجتماعي	0.807
المجال الاقتصادي	0.822
المجال السياسي	0.769
المجال الكلي	0.853

3.3.4.3 طريقة توزيع الأداة:

قام الباحث بتوزيع الاستبيان مباشرة على أفراد العينة دون اللجوء إلى أي مساعدة من قبل الآخرين، وذلك لرفع نسبة استجابة المبحوثين من جهة، وضمان عملية استردادها من جهة ثانية، إضافة إلى التأكد من الحصول على بيانات تعبر عن آراء المبحوثين أنفسهم وليس أفراد آخرين، وذلك تحرياً للحصول على نتائج دقيقة وذات مصداقية عالية، للخروج بنتائج حقيقية وذات مصداقية، يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

وكان من المتوقع أن تبلغ نسبة الاستجابة (80%) فقط، استناداً إلى نتائج التجريبتين الاستطلاعتين التي أجراها الباحث، حيث بلغت نسبة الاستجابة في التجربة الأولى (78.9%)، وفي التجربة الثانية (81.3%)، ولذا عمد الباحث إلى زيادة عدد الاستبيانات عن العدد المطلوب لاسترداد استبيانات صحيحة مساوية لحجم العينة البالغ عددها (266).

ثانياً: المقابلة الشخصية: لتحقيق هدف الدراسة المتعلق ببناء تصور مقترح واستشراف آفاق المرحلة المقبلة في تقديم اللجان الشعبية لتقديم الخدمات للأهالي، وتحسين تلك الخدمات على المستويين الكمي والنوعي، وتحديد الصعوبات التي تواجه عمل تلك اللجان، فقد عمدت الدراسة إلى إشراك أعضاء اللجان الشعبية في صياغة تلك الاقتراحات، عبر قيام الباحث بمقابلة أعضاء تلك اللجان.

ولتحقيق الفائدة المرجوة، فقد قام الباحث بصياغة مجموعة من الاقتراحات، ومناقشتها مع المبحوثين الذين تمت مقابلتهم من أعضاء اللجان الشعبية، البالغ عددهم (10)، يمثلون رؤساء تلك اللجان أو من ينوب عنهم. حيث تم تناول تلك الاقتراحات ومناقشتها بشكل معمق، في سبيل الوصول إلى أفضل النتائج.

5.3 إجراءات الدراسة

تم تصميم الدراسة بحيث يجب على أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات الاستبيان بحيادية تامة، وموضوعية بالطريقة التي حددها الباحث، وذلك لضمان نتائج دقيقة وحقيقية، تعكس تقدير مستوى الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

6.3 المعالجة الإحصائية

تم الاستعانة بجهاز الحاسوب، حيث استخدمت الرزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، حيث اعتمدت الأساليب الإحصائية الوصفية التالية:

- التكرار: تم استخراج التكرارات لتحديد النسب المئوية لتوضيح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية.
- مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت: تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لجميع فقرات الاستبيان، لتحديد درجة الاستجابة.
- اختبار (T-test) لفحص الفرضية حسب الجنس وطبيعة العمل.
- التباين الأحادي (One-way ANOVA): لفحص الفرضيات المتعلقة بالفروق في إجابات المبحوثين تبعاً للمتغيرات (دخل الأسرة الشهري، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، عدد مرات تلقي الخدمة
- معامل الثبات ألفا (كرونباخ): بهدف قياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

7.3 مفتاح تصحيح الأداة

تم استخدام تدرج ليكرت الخماسي لتسهيل تفسير درجات استجابة المبحوثين، بعد تحويلها إلى قيم كمية بحيث أعطيت الدرجات كما يلي:

درجة الاستجابة	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
القيمة	5	4	3	2	1

ولتفسير استجابة المبحوثين حسب الدرجات استخدم مفتاح الأداة التالي:

مفتاح تصحيح الأداة

درجة الاستجابة	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
المتوسط الحسابي	أكبر من (4.2)	(3.4-4.19)	(3.39-2.6)	(1.8-2.59)	أقل من (1.8)

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة

تمهيد

نستعرض في هذا الجزء من البحث نتائج الدراسة الميدانية، حيث تم مناقشة وتفسير وتحليل نتائج الاجابات، وكذلك تم عرض نتائج المقابلات مع رؤساء واعضاء اللجان الشعبية لمخيمات شمال الضفة الغربية، لتحديد الصعوبات التي تواجههم في تقديم الخدمات لسكان تلك المخيمات. -

1.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة

1.1.4 السؤال الأول: ما واقع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات هذا المجال، والمجال الكلي، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (1.4) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاجابات في مجال الخدمات الاجتماعية

الترتيب	الفرقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تساعد في تغطية نفقات إحياء المناسبات الوطنية والقومية	4.226	0.655	كبيرة جدا
2	تعمل على حل المشكلات وفض الخلافات بين السكان	4.208	0.924	كبيرة جدا
3	تعمل على تعزيز أواصر التواصل بين سكان المخيمات المختلفة	4.171	0.822	كبيرة
4	تطالب باستمرار بزيادة المنساحة المخصصة للبناء (توسيع حدود المخيم)	4.003	0.724	كبيرة
5	تساهم في تأسيس المؤسسات الاجتماعية الخدمية	3.924	0.635	كبيرة
6	تقوم على المساعدة في تطوير المراكز الصحية القائمة	3.914	0.558	كبيرة
7	تعمل على رعاية ودعم برامج العمل التطوعي في مختلف المجالات	3.887	0.715	كبيرة
8	توعية السكان لمقاومة تفشي ظواهر العنف	3.865	0.628	كبيرة

9	تقيم ندوات لتوعية السكان حول ظاهرة انتشار المخدرات ومخاطرها	3.832	0.908	كبيرة
10	تساعد في ترميم البيوت الغير صالحة للسكن	3.734	0.637	كبيرة
11	تقوم بدعم برامج التعليم المهني والأكاديمي للمحتاجين	3.722	0.773	كبيرة
12	تتسق مع جهات محلية ودولية لدعم البرامج الصحية والتعليمية	3.384	0.726	متوسطة
13	تهتم بدعم وتطوير برامج رعاية الامومة والطفولة	3.365	0.546	متوسطة
14	تهتم بتطوير المراكز النسوية	3.374	0.637	متوسطة
15	تشجع انشاء الأندية الرياضية وتدعمها	2.558	0.935	قليلة
16	تساعد في تقديم برامج دعم الفئات المحتاجة (الفقيرة والمهمشة)	2.516	0.645	قليلة
17	تساعد في بناء شبكات الصرف الصحي	2.388	0.706	قليلة
	المجال الكلي	3.706	0.684	كبيرة

يبين الجدول نتائج اجابات المبحوثين حول واقع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية، حيث تراوحت درجة الاستجابة ما بين كبيرة جدا وكبيرة ومتوسطة وقليلة.

فقد ذكر المبحوثين ان اللجان الشعبية تساهم بدرجة كبيرة جدا في تغطية نفقات احياء المناسبات الوطنية والقومية، حيث بلغ متوسط اجاباتهم على هذه الفقرة (4.226)، كما اكد المبحوثين ان تلك اللجان تساعد على المشكلات وفض الخلافات بين السكان بدرجة كبيرة جدا ايضا حيث بلغ متوسطك الاجابات (4.208).

يلاحظ ان اهتمام اللجان يزداد للأنشطة التي لا تحتاج الى موارد مالية، مما يوحي بان لديهم الرغبة والاستعداد في تطوير الخدمات، الا ان عدم توفر الموارد المالية يحول دون ذلك. وهذا ما يفسر درجة الاستجابة الكبيرة في تقييم اهتمام اللجان الشعبية في احياء المناسبات القومية والوطنية، لانها لا تحتاج الى موارد مالية كبيرة، وبذات الوقت فانها تعمق تمسك السكان بالقضية الوطنية.

وكذلك نرى ان اللجان الشعبية تهتم بالأنشطة التي تتعلق بمساهماتهم بحل المشكلات وفض الخلافات بين السكان، لان هذا النشاط ايضا غير مكلف ماليا، ولكنه ضروريا ليعيش كافة السكان في المخيمات بامن واستقرار، وذلك لخلق بيئة سكنية امنة تحول دون توجه السكان لهجر المخيم والعيش في مناطق خارج حدود المخيم.

كما يرى المبحوثين ان اللجان الشعبية تهتم بدرجة كبيرة في تعزيز أوامر التواصل بين سكان المخيمات المختلفة، بمتوسط حسابي (4.171)، ومطالبتها اللجان المختصة باستمرار بزيادة المساحة المخصصة

للبناء (توسيع حدود المخيم) بمتوسط حسابي (4.003)، واسهاماتها في تأسيس المؤسسات الاجتماعية الخدمية (3.924).

وتفسر درجة الاستجابة الكبيرة لتلك الخدمات باعتبار ان توسيع حدود المخيم، يتيح الفرصة لأكبر عدد من السكان للعيش في المخيم، وهذا مطلب اساسي لبقاء المخيمات، حتى تبقى شاهدة على ما تعرض له السكان الفلسطينيون من طرد وتهجير من بلدانهم الاصلية، كما ان توسيع حدود المخيم يفسح المجال لتأسيس مؤسسات خدمية اخرى يحتاجها السكان، ويتعذر اقامتها في ظل الظروف الحالية بسبب ضيق المساحة الجغرافية المخصصة للمخيم.

كما يذكر المبحوثين ان اللجان الشعبية تبذل جهودا كبيرة لاقامة المؤسسات الاجتماعية الخدمية لتغطية العجز في توفير تلك المؤسسات رغم اهميتها، حيث بلغ متوسط الاجابات حول هذه الفقرة (3.924)، ولا شك ان تطوير المراكز الصحية القائمة يمثل ابرز اهتماماتها، حيث يؤكد المبحوثين ان لجان الخدمات الشعبية في المخيمات تعمل باستمرار على تطوير المراكز، اضافة الى اهتمام اللجان بدعم ورعاية برامج العمل التطوعي في مختلف المجالات، حيث كانت درجة الاستجابة على هذه الفقرة كبيرة بمتوسط حسابي (3.887).

وتتشابه هذه النتيجة مع نتائج دراسة (ايوب، 2016) التي بينت سوء الازدحام المعيشية الاجتماعية في المخيمات الفلسطينية، حيث كشفت نتائجها ان المساكن ضيقة وعديمة التهوية، وشوارع المخيمات ضيقة وتفتقر الى البنية التحتية، كما كشفت النتائج عن ارتفاع نسبة البطالة بين اوساط الشباب.

لا شك ان ظروف المخيمات الحالية تعاني من مشكلات صحية بسبب الاكتظاظ السكاني وعدم توفر المراكز الصحية اللازمة لتقديم الخدمات الصحية للسكان، مما يضطر غالبية سكان المخيمات لطلب الخدمات الطبية من المراكز الطبية المجاورة، مما يتقل كاهل السكان وخصوصا ان كلفة الخدمات الطبية مرتفعة، لذا تهتم اللجان الشعبية بالعمل على انشاء مراكز صحية جديدة وحديثة وتطوير المراكز القائمة. وتتسجم هذه النتيجة مع نتائج دراسة (البد، 2016) التي تناولت اوضاع سكان المخيمات حيث كشفت عن حالة التردّي التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون وخصوصا حالة الاكتظاظ السكاني ونقص الخدمات في مختلف جوانب الحياة.

وتشبه هذه النتيجة مع توصلت اليه دراسة(ايوب،2016) التي بينت ايضا ان الاوضاع الصحية سيئة للغاية، حيث نقص في اعداد الاطباء والممرضين وتعاني المراكز الصحية من نقص الدواء باستمرار.

بينما كانت درجة استجابة المبحوثين متوسطة للخدمات التي تقدم في مجالات الامومة والطفولة، حيث كانت درجة اهتمامها بدعم وتطوير برامج رعاية الامومة والطفولة متوسطة بمتوسط حسابي(3.365)، وكذلك درجة اهتمامها بتطوير المراكز النسوية متوسطة بمتوسط حسابي(3.374).

وتفسر درجة استجابة المبحوثين الضعيفة نسبيا فيما يخص الخدمات المقدمة لبرامج الامومة والطفولة، بسبب ضعف الموارد المالية، التي تحول دون قدرة تلك اللجان على انشاء برامج من هذا القبيل، وتكتفي بالبرامج القائمة التي توفرها وكالة الغوث والحكومة الفلسطينية.

في حين يذكر المبحوثين ان درجة اهتمام اللجان الشعبية كانت ضعيفة للخدمات التي تتعلق بالاهتمام بالاندية الرياضية الشبابية، وضعف اهتمامها ببرامج دعم الاسر الفقيرة، وكذلك ضعف اسهاماتها في بناء شبكات الصرف الصحي، حيث كانت درجة الاستجابة على تلك الانشطة قليلة.

2.1.4 السؤال الثاني: ما واقع الخدمات السياسية التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية؟

لوصف واقع الخدمات السياسية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات هذا المجال، والمجال الكلي، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (2.4) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاجابات في مجال الخدمات السياسية

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	تعمل على توعية السكان برفض كافة أشكال التوطين	4.315	0.632	كبيرة جدا
2	تعبئة السكان بالتثبث بحق العودة	4.227	0.834	كبيرة جدا
3	توجيه السكان برفض التنازل عن حق العودة	4.206	0.458	كبيرة جدا
4	تهتم بتأسيس جسم سياسي للتعبير عن إرادة السكان	4.183	0.726	كبيرة
5	تقيم ندوات لتوعية السكان برفض أي حل بديل عن حق العودة	4.106	0.924	كبيرة
6	تشارك في المهرجانات الشعبية المعبرة عن التمسك بحق العودة	4.088	0.639	كبيرة
7	تبادر الى دعوة السكان للتظاهر ضد مبادرات تصفية قضية حق العودة	4.036	0.568	كبيرة
8	تحذر سكان المخيمات من مخاطر السكن خارج حدود مخيماتهم	4.028	0.492	كبيرة
9	تحث الشباب للانخراط في كافة المؤسسات الوطنية	4.013	0.634	كبيرة
10	زيادة وعي السكان بأهمية المشاركة في الانتخابات	3.989	0.745	كبيرة
11	تدعو السكان لمشاركتهم في صناعة القرار عبر صناديق الاقتراع	3.972	0.642	كبيرة
12	مساعدة السكان لاستمرار المطالبة بحقوقهم السياسية	3.955	0.752	كبيرة
13	توجه السكان لرفض محاولات تعويضهم	3.951	0.884	كبيرة
14	تتحذير السكان من مخاطر بيع ممتلكاتهم في الاراضي المحتلة عام 1948	3.885	0.826	كبيرة
15	توجيه السكان برفض التنازل عن ممتلكاتهم في فلسطين المحتلة	3.824	0.483	كبيرة
16	تدعو السكان للانتماء للقوى الوطنية ومساندتها	3.718	0.662	كبيرة
	المجال الكلي	3.975	0.592	كبيرة

يبين الجدول نتائج اجابات المبحوثين حول واقع الخدمات في المجال السياسي التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية، حيث تراوحت درجة الاستجابة ما بين كبيرة جدا وكبيرة ومتوسطة وقليلة.

يؤكد المبحوثين ان اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية تبذل جهودا كبيرة جدا للعمل على توعية السكان لرفض كافة الحلول السياسية التي تنكر حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتدعو السكان الى التمسك بحق العودة كخيار وحيد، فقد بلغ متوسط الاجابات حول هذه الفقرة (4.315).

ويرى الباحث ان التمسك بحق العودة مقدس، ولا يمكن لاي كان ان ينكر هذا الحق، ولذا فان اللجان الشعبية في المخيمات الفلسطينية تنطلق من هذا المبدأ وتعتبره خيار استراتيجي لا بديل عنه، وتدعيم هذا الحق، تعمل باستمرار لاقامة ندوات وتعقد مؤتمرات لتوعية سكان المخيمات بمخاطر التوطين البديل عن حق العودة.

وتتسجم هذه النتيجة مع توصلت اليه دراسة(تماري،2016) بهذا الخصوص، حيث اشارت إلى أن موضوع الدمج مرفوض من ناحية نظرية، في اوساط اللاجئين في كل من الأردن وسوريا ولبنان،

وتفسر هذه النتيجة لاعتبار الالهمية القصوى لعمل اللجان الشعبية، وقد تكون احد ابرز مبررات تشكيل تلك اللجان، بعد ان ادرك المؤسسون بان هناك مخاطر تحقق بحق العودة، ولذا انشأت هذه اللجان، لتقوم بتوعية السكان بضرورة التمسك بحق العودة، ورفض كافة اشكال الحلول التي تنتكر لهذا الحق.

ولترسيخ هذا المبدأ يرى المبحوثين ان اللجان الشعبية تهتم بتأسيس جسم سياسي للتعبير عن إرادة السكان بدرجة كبيرة، حيث بلغ متوسط الاجابات حول هذه الفقرة (4.183)، وكذلك اهتمامها باقامة ندوات لتوعية السكان برفض أي حل بديل عن حق العودة بدرجة كبيرة ايضا، حيث بلغ متوسط الاجابات (4.106)، اضافة الى اهتمامها بدرجة كبيرة بضرورة تمسك السكان بحق العودة من خلال مشاركتها بالمهرجانات الشعبية المعبرة عن التمسك بحق العودة، حيث بلغ متوسط الاجابات (4.088).

ويرى الباحث، ان اللجان الشعبية تدرك ضرورة اقامة أنشطة جماهيرية لبث الوعي بين اوساط سكان المخيمات بضرورة التمسك بحق العودة، باعتباره حق مقدس لكل من هجر ارضه قسرا إثر النكبة، ولتعميق هذا الوعي، تعمل اللجان الى اقامة المهرجانات والمشاركة بفعالياتها كجزء من الانشطة الاخرى التي تنفذها في سبيل تحصين المهجرين من المؤامرات التي تحاك بحق قضيتهم العادلة والجوهرية.

وحسب المبحوثين، فان اللجان الشعبية تعمل باستمرار على تحذير سكان المخيمات من مخاطر الاندماج بالمجتمع المحلي والانتقال للسكن خارج حدود المخيمات، حيث بلغ متوسط الاجابات حول هذه الفقرة(3.952). كما انها تحت الشباب على الانخراط في كافة المؤسسات الوطنية باعتبارها عملية تمكن الشباب ممارسة حقها النضالي لاستعادة حقوقهم بشكل جماعي عبر تلك المؤسسات، وتذهب الى ابعد من ذلك، حيث تدعي كافة السكان الى المشاركة في الانتخابات ايا كان نوعها، سواء اكانت

تشريعية او رئاسية، وذلك للمشاركة في افراز قادة وطنيين يتمسكون باستعادة الحقوق الوطنية المسلوبة وفي مقدمتها حق العودة.

ويرى الباحث ان درجة الاستجابة العالية لهذه الفقرة، تكمن في ادراك اللجان الشعبية لاهمية البقاء على وجود المخيمات كضرورة وطنية، فما دامت المخيمات موجودة، تبقى القضية حية في وجدان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والشعوب المحبة للعدل والسلام في العالم، باعتبار وجود المخيمات يبقى شاهدا حيا على الظلم التاريخي الذي تعرض له الفلسطينيون. ففي حال هجر الفلسطينيين المخيمات ليسكنوا في مناطق قريبة، يخدم مصالح العدو الاسرائيلي والمتامرين على القضية الوطنية الفلسطينية والساعون لتصفيتها، باعتبار ان اندماج اللاجئين مع السكان الاصليين (توطين اللاجئين) يعد هدفا اساسيا لأولئك المتامرين، ومن الطبيعي ان يكون الرد عليهم من خلال البقاء في المخيمات.

وكما يرى المبحوثين ايضا ان اللجان الشعبية في المخيمات، دائما ما توجه السكان لرفض محاولات التعويض عن حق العودة، حيث كانت درجة الاستجابة حول هذه الفقرة كبيرة بمتوسط حسابي (3.951). ولا شك ان التعويض هو الجزء المكمل للتوطين، اي مقايضة الوطن بالمال، وهذا ما يرفضه كل انسان فلسطيني هجر من وطنه قسرا، لذا تهتم اللجان الشعبية بتذكير اللاجئين باستمرار برفض اي خيار اخر بديل عن حق العودة، فلا توطين ولا تعويض.

وبشكل عام، تهتم اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية بتقديم الخدمات السياسية للاجئين، باعتبار ان جذور المشكلة سياسية، وباقي المجالات لا تتعدى عن كونها خدمية تهتم بتطوير حياة السكان لتمكينهم من الصمود. لذا نرى ان درجة اهتمام اللجان الشعبية بالمجال السياسي كانت كبيرة، واحتلت الاولوية من بين باقي المجالات الاخرى. فالسياسة ترتبط بالارض، والارض هي القضية، وان اي حل لقضية اللاجئين يجب ان يكون حل سياسي يرتكن الى زوال الظلم عن الشعب الفلسطيني الذي هجر عن ارضه قسرا.

وترى اللجان الشعبية، ان الاوضاع السياسية لسكان المخيمات الفلسطينية تحسنت كثيرا بعد تشكيل دائرة شؤون العائدين اكاحد دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وتتسجم هذه النتيجة مع نتائج دراسة (مزروع، 2012) التي بينت ان تحسن اوضاع السكان بعد دخول منمة التحرير الفلسطينية الى لبنان عام (1971)، ثم عادت لتسوء ثانية بعد خروج المنظمة من لبنان (1982).

وبشكل عام نرى ان اللجان الشعبية تهتم بدرجة كبيرة في تقديم الخدمات في المجال السياسي، وذلك لاعتبار ان وجود المخيمات اصلا يمثل قضية سياسية، فلولا وجود قضية تشريد وطرد السكان، لما كان اصلا مبررا لوجود المخيمات، وفي حال تم التوصل الى حل سياسي عادل لقضية اللاجئين، ينتهي وجود المخيمات .

3.1.4 السؤال الثالث: ما واقع الخدمات الاقتصادية التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية؟

لوصف واقع الخدمات الاقتصادية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات هذا المجال، والمجال الكلي، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاجابات في مجال الخدمات الاقتصادية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستجابة
1	تعمل على دعم مراكز التدريب المهني القائمة	4.092	0.635	كبيرة
2	تقيم ندوات لتعليم النساء لإقامة مشاريع خاصة بهن	3.911	0.554	كبيرة
3	تلعب دور الوسيط مع مؤسسات تدعم إقامة المشاريع الصغيرة	3.907	0.628	كبيرة
4	تساهم في تنفيذ مشاريع خدمية لتوفير فرص عمل للشباب	3.622	0.716	كبيرة
5	تساعد على إقامة مراكز التدريب المهني للشباب لتأهيلهم للعمل	3.608	0.903	كبيرة
6	تزود الشباب بالمعلومات اللازمة عن توفر فرص العمل	3.607	0.385	كبيرة
7	تحرص على تنفيذ مشاريع انتاجية لتوفير فرص عمل للشباب	3.584	0.543	كبيرة
8	تتسق مع المستثمرين المحليين لإقامة مشاريع انتاجية وخدمية	3.554	0.491	كبيرة
9	تطالب باستمرار بتخفيض رسوم الخدمات على سكان المخيمات	3.514	0.637	كبيرة
10	تساهم في بناء البنية التحتية لتسهيل عملية إقامة المشاريع الخاصة	3.351	0.528	متوسطة
11	تلعب دور الوسيط في توظيف الشباب في المؤسسات العامة والخاصة	3.314	0.681	متوسطة
12	تساعد على تسويق منتجات المشاريع في الأسواق المحلية	2.358	0.637	قليلة
13	توفر دراسات جدوى لإقامة مشاريع صغيرة يحتاجها السوق المحلي	2.338	0.732	قليلة
14	تبادر الى إقامة صناديق ادخار لدعم العائلات الفقيرة	2.292	0.648	قليلة
	المجال الكلي	3.586	0.706	كبيرة

يبين الجدول نتائج اجابات المبحوثين حول واقع الخدمات في المجال الاقتصادي التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية، حيث تراوحت درجة الاستجابة ما بين كبيرة جدا وكبيرة ومتوسطة وقليلة.

نرى أن استجابة المبحوثين في المجال الاقتصادي كانت اقل من اهتمامها في المجالات الاخرى، فالالاقتصاد بلا شك يحتاج إلى مقومات وموارد تعجز عنها لجان تقديم الخدمات على المستويات المحلية، إلا أنها رغم ذلك تعمل جاهدة إلى لعب دور الوسيط بين السكان والمؤسسات الحكومية والأهلية لإيجاد فرص عمل للشباب، فقد كانت درجة استجابة المبحوثين حول قيام اللجان الشعبية بدعم مراكز التدريب المهني كبيرة، بمعنى أنها تهتم بلعب دور الوسيط لدعم تلك المراكز، كونها تقتقر إلى المقومات التي تؤهلها لتقديم الدعم المباشر. ويرى المبحوثين أن عملية الدعم التي تقدمها اللجان تقتصر على إقامة ندوات توجيه أو تعليم الشباب والنساء لإقامة مشاريع خاصة بهم، في ظل تعذر الحصول على فرص عمل، وهذا أقصى ما يمكن أن تقدمه اللجان الشعبية.

كما يرى المبحوثين ان اللجان الشعبية اجتهدت بتقديم الخدمات في المجال الاقتصادي، من خلال عملها على تبصير الشباب وتوجيههم نحو التعليم المهني، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة عن توفر فرص العمل في الاسواق المحلية والخارجية، من خلال قيامها بالتنسيق المستمر مع الجهات المعنية وذات الاختصاص، كوزارة العمل ووزارة الاقتصاد الوطني وغيرها من الوزارات المختصة

كما يؤكد المبحوثين ان اللجان الشعبية لا تالوا جهدا في محاولتها التنسيق مع رجال الاعمال الفلسطينيين ودعوتهم للاستثمار في الاسواق الفلسطينية لتوفير فرص عمل للشباب، وخصوصا ان نسبة البطالة بين اوساط الشباب في المخيمات مرتفعة جدا. وهذه النتيجة تؤكد نتائج دراسة (Albana,2007) التي بينت ان 79.2% من المبحوثين ذكروا بان مشكلة عدم توفر فرص العمل من اكبر المشكلات التي تواجههم.

في حين يرى ان اسهامات اللجان الشعبية خجولة في مجال تسويق منتجات المشاريع في الأسواق المحلية، حيث كانت درجة استجابتهم على هذه الفقرة قليلة، كما انها لا تساهم بالشكل المطلوب في تبصير الشباب وتشجيعهم على اقامة مشاريع خاصة بهم، حيث لا توجد متابعة للمشاريع التي تم

تنفيذها بجهود شخصية من قبل البعض، ففي حال كان هناك اهتمام ومتابعة لتلك المشاريع، نجد ان باقي السكان يتشجعون لاقامة مثل تلك المشاريع.

ويلاحظ ان تلك الانشطة التي تقوم بها اللجان الشعبية، تتسجم مع نتائج وتوصيات دراسة(جرار، 2007) التي اكدت على ضرورة وجودجسم تنظيمي يقوم على تنظيم الفعاليات والتوجهات السياسية للاحق لمواجهة تلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالمخيمات الفلسطينية.

4.1.4 السؤال الرابع: ما واقع الخدمات الثقافية التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية؟

لوصف واقع الخدمات الثقافية التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات هذا المجال، والمجال الكلي، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول(4.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاجابات في مجال الخدمات الثقافية

الترتيب	الفرقة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تشارك في انتاج برامج تذكر السكان باسماء بلداتهم الاصلية	4.312	0.822	كبيرة
2	تمول انتاج افلام وثائقية لتذكير السكان بنكبة عام 1948	4.254	0.462	كبيرة
3	تقيم ندوات تدعو السكان للتمسك بالعادات والتقاليد المتوارثة عنالآباء	4.206	0.733	كبيرة
4	طباعة وتوزيع كتيبات لحفظ المآثورات الشعبية الفلسطينية	4.108	0.746	كبيرة
5	إقامة حفلات لتعزيز الاهتمام والتمسك بالأغاني الشعبية باستمرار	3.924	0.735	كبيرة
6	تشجع السكان للتمسك بالمقتنيات والأشياء الموروثة عن الآباء	3.651	0.626	كبيرة
7	تدعم برامج الحفاظ على الطقوس الشعبية الفلسطينية المختلفة	3.481	0.906	كبيرة
8	تساهم في انتاج برامج وثائقية تدعو الى التمسك باتقافة الفلسطينية	3.482	0.833	كبيرة
9	تدعم برامج توعية السكان لرفض الثقافة الغربية عن قيمنا الفلسطينية	3.466	0.558	كبيرة
	المجال الكلي	3.944	0.624	كبيرة

يبين الجدول نتائج اجابات المبحوثين حول واقع الخدمات في المجال الثقافي التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية، حيث تراوحت درجة الاستجابة ما بين كبيرة جدا وكبيرة.

يلاحظ من نتائج الجدول ان درجة اهتمام اللجان الشعبية بالجانب الثقافي كانت كبيرة جدا في بعض البرامج، حيث تهتم بدرجة كبيرة جدا باعداد برامج تذكر السكان باسماء بلدانهم الاصلية باستمرار، حيث كان متوسط اجابات المبحوثين حول هذه الفقرة (4.312)، كما انها تعمل على تمويل انتاج افلام وثائقية لتذكير السكان بنكبة عام(1948) بدرجة كبيرة جدا، حيث بلغ متوسط الاجابات(4.254) . كما انها تعمل على اقامة تقيم ندوات تدعو السكان للتمسك بالعادات والتقاليد المتوارثة عن الالاء بدرجة كبيرة جدا ايضا، حيث بلغ متوسط الاجابات على هذه الفقرة(4.206).

بينما يرى المبحوثين ان درجة اهتمام اللجان الشعبية كانت كبيرة في بعض الانشطة الثقافية، كدعم برامج الحفاظ على الطقوس الشعبية الفلسطينية المختلفة بمتوسط حسابي(3.481)، واسهامها في انتاج برامج وثائقية تدعو الى التمسك بالثقافة الفلسطينية بمتوسط حسابي(3.482)، ودعم برامج توعية السكان لرفض الثقافة الغربية عن قيمنا الفلسطينية بمتوسط حسابي(3.466).

وبشكل عام تقوم اللجان الشعبية بتنفيذ الانشطة الثقافية في مخيمات شمال الضفة الغربية بدرجة كبيرة، حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي على جميع الفقرات(3.944).

5.1.4 وصف مجال الدراسة الكلي

لوصف مجال الدراسة الكلي، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع مجالات الدراسة، ومن ثم حساب المتوسط الكلي لجميع المجالات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول(5.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع مجالات الدراسة

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
المجال الاجتماعي	3.706	0.684	كبيرة
المجال السياسي	3.975	0.592	كبيرة
المجال الاقتصادي	3.586	0.706	كبيرة
المجال الثقافي	3.944	0.624	كبيرة
المجال الكلي	3.808	0.827	كبيرة

يبين الجدول(14) نتائج اجابات المبحوثين في جميع مجالات الدراسة، والمجال الكلي لجميع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية، حيث توضح النتائج ان اللجان الشعبية

تقدم الخدمات لسكان مخيمات شمال الضفة الغربية بدرجة كبيرة في مجال الخدمات الاجتماعية حيث بلغ متوسط الاجابات (3.806) وانحراف معياري (0.684)، وكذلك في المجال السياسي بمتوسط حسابي (3.975) وانحراف معياري (0.592)، وفي المجال الاقتصادي بمتوسط حسابي (3.586) وانحراف معياري (0.706)، وكذلك في المجال الثقافي بمتوسط حسابي (3.844) وانحراف معياري (0.624). بينما كانت درجة الاستجابة الكلية لجميع المجالات بدرجة كبيرة، حيث بلغ متوسط الاجابات الكلي (3.808) وانحراف معياري (0.827).

السؤال الخامس: ما الصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية في تقديم الخدمات للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم اعداد استمارة مقابلة ليجيب عنها عينة من رؤساء واعضاء اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية، وللاطلاع على اسئلة الاستمارة انظر الملحق رقم (2).

2.4 نتائج المقابلات

لمعرفة الصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية في تقديم الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية، نستعرض اهم ما ذكره رؤساء واعضاء اللجان الذين تم مقابلتهم:

1.2.4 السؤال الاول: ما هم الصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية في تقديم الخدمات الاجتماعية للأهالي في المخيم ؟

للإجابة عن هذا السؤال، يرى (منير ابو كشك) رئيس اللجنة الشعبية في مخيم (عسكر القديم)، ان اكثر صعوبة تواجه اللجنة تتمثل بضعف التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية التي تعمل في المناطق المجاورة، وضعف قدرة اللجنة على انشاء مؤسسات اجتماعية كالجمعيات التي تقدم خدمات للمعاقين والفئات المهمشة. بينما يرى (عبد المنعم المهداوي) رئيس اللجنة الشعبية في مخيم الفارعة، ان اكثر المعوقات التي تواجههم في هذا المجال، تتمثل بعدم توفر الامكانيات المالية لسد العجز في الصفوف الدراسية لمختلف مراحل التعليم، حيث يعاني المخيم من مشكلة الاكتظاظ في الصفوف الدراسية. ويؤكد ذلك رؤساء اللجان الشعبية في مخيمات (بلاطة وعسكر القديم وجنين) على اعتبار انهم يواجهون

مشكلة عدم تجاوب وكالة الغوث ووزارة التربية والتعليم مع مطالبهم المستمرة ببناء غرف صفية لحل مشكلة الاكتظاظ، في الوقت الذي لا يمكنهم حل تلك الاشكالية ذاتيا بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة.

وبينما يرى(ابراهيم صقر) رئيس اللجنة الشعبية في مخيم(بلاطة) ان اكثر المشكلات التي تواجه اللجنة تتمثل بعدم تمكنهم من تحسين الاوضاع الصحية، رغم سعيهم الحثيث لتحقيق ذلك، سواء من خلال محاولة اقناع الوكالة ووزارة الصحة الفلسطينية، من توسيع وتطوير المراكز الصحية القائمة التي لا تلبي احتياجات السكان، مما يضطر السكان اللجوء للمراكز الصحية في المدن المختلفة. ويشاركه في هذا الموقف رؤساء اللجان الشعبية في جميع مخيمات شمال الضفة الغربية.

وحسب(محمد الصباغ) رئيس اللجنة الشعبية السابق لمخيم(جنين) فان التخفيف من الاكتظاظ السكاني هو اكبر مشكلة تواجه عمل اللجنة الشعبية في مخيم(جنين)، بسبب ضيق المساحة الجغرافية المخصصة للبناء داخل المخيم، فقد اسست المساحة الجغرافية في بداية العقد السادس من القرن الماضي لاستيعاب مئات الاسر، ومع الزيادة الطبيعية للسكان، فلم يعد هناك اراضي داخل حدود المخيم لاستغلالها لاجراض التوسع العمراني، مما اضطر غالبية الشباب من الاجيال الشابة للسكن في مناطق اخرى خارج حدود المخيم. ويردف قائلاً: ان هذه المشكلة ليست في مخيم(جنين)، وانما تعاني منها جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في دولة فلسطين والشتات. وتتشابه هذه النتيجة مع نتائج دراسة (البد،2016) التي كشفت عن حالة التردّي التي يعيشها سكان المخيمات وبالذات مشكلة الاكتظاظ السكاني. وكذلك تشبه دراسة(Badey.2011)حيث بينت ان سكان المخيمات يواجهون مشكلة الاكتظاظ السكاني بسبب عدم توسيع حدود المخيمات، وان السكان يعانون من عدم توفر المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية بحدها الأدنى.

وذكر(منير ابو كشك) رئيس اللجنة الشعبية في مخيم(عسكر القديم) ان اكبر مشكلة تواجه عمل اللجنة عدم قدرتها على تطوير البنى التحتية، سواء اعادة تاهيل شبكاتي المياه والكهرباء، او اعادة تاهيل الشوارع وشبكة المجاري. ويضيف انهم رغم انتهم يبذلون جهود كبيرة بالتنسيق مع الجهات المختصة، الا انهم لم يستطيعوا تحقيق تقدم في هذا المجال، بحجة عدم توفر الميزانيات الكافية لذلك، مما يجعل اللجنة عاجزة عن تقدم في هذا المضمار. وبلا شك يرى جميع رؤساء واعضاء اللجان الشعبية في تلك

المخيمات انهم يواجهون هذه المعضلة، رغم انهم ينسقون مع بعضهم، وتوجهوا بشكل جماعي للجهات ذات الاختصاص، الا انهم لم يحققوا نتائج في التغلب على هذه المشكلة.

2.2.4 السؤال الثاني: ماهم الصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية في تقديم الخدمات السياسية للاهالي في المخيم ؟

للإجابة عن هذا السؤال، يقول (حسن العموري) رئيس اللجنة الشعبية في مخيم(جنين) ان وكالة الغوث الدولية لا تتدخل بالقضايا السياسية، ويقتصر دورها على تقديم الخدمات الاجتماعية، ومع استثناء وكالة الغوث من تقديم الخدمات السياسية، لذا يستوجب وجود جسم سياسي لسد هذا الفراغ، ومع ذلك تعددت المرجعيات السياسية للمخيمات، بل وداخل المخيم الواحد، وخصوصا بعد غياب منظمة التحرير الفلسطينية، التي اخذت على عاتقها خلال العقود الماضية تقديم الخدمات السياسية للسكان، وشكلت لهذا الغرض دائرة خاصة للمطالبة بالحقوق السياسية للاجئين وعلى رأسها حق العودة لبلدانهم الاصلية، حيث دأبت على المطالبة بهذا الحق م في مختلف المحافل الدولية.

وتؤكد هذا القول دراسة(تمارى،2016) التي اجرت استفتاء في اوساط اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الشتات، والتي توصلت إلى أن موضوع الدمج مرفوض من ناحية نظرية، في كل من الأردن وسوريا ولبنان. وكذلك تؤكد لها دراسة (Feilda & Maayta,2006) التي بينت ان اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الاردن يرفضون عملية دمجهم في المجتمع المحلي بشكل مطلق، ويرون انه لا يوجد بديل عن حق العودة.

ويضيف(العموري) قائلا: لكن بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في اعقاب اتفاقيات اوسلو عام(1994)،ضعف تاثير منظمة التحرير، وحلت بدلا منها السلطة الفلسطينية، التي تتعامل مع القضية الفلسطينية كرزمة واحدة دون تخصيص، مما جعل قضية عودة اللاجئين وتحقيق حقوقهم منوط بالتسوية السياسية الشاملة، متجاهلة الحقوق السياسية لسكان المخيمات في الظروف الحالية، والتعامل معهم مثل باقي سكان فلسطين، رغم الظروف الاستثنائية التي يعيشها سكان المخيمات وخصوصا في مجال الحياة المعيشية والصحة والتعليم.وتؤكد هذا الراي نتائج دراسة(مزروع،2007) التي بينت ان تحسن اوضاع السكان بعد دخول منمة التحرير الفلسطينية الى لبنان عام(1971)، ثم عادت لتسوء ثانية بعد خروج المنظمة من لبنان(1982).

لذا باتت الخدمات السياسية منوطة فقط باللجان الشعبية، التي اخذت على عاتقها ملئ الفراغ الذي خلفه غياب منظمة التحرير الفلسطينية. فاللجان الشعبية تعمل على تمويل ورعاية واعداد فعاليات تعميق الوعي لدى السكان بضرورة التمسك بحق العودة، ورفض اي حلول بديلة اخرى. فهي تقوم على الاعداد لتنظيم برامج سياسية وتوعية للسكان، وتدعو السكان الى الانخراط في الاطر التنظيمية المختلفة التي تنشط في مجال المطالبة بالحقوق السياسية لسكان المخيمات. وهذا خلق اشكالية ثانية بين اعضاء اللجان الشعبية، بسبب تعدد ولايات القوى السياسية، اي انعكاس الوضع العام بما يشوبه من خلافات سياسية على المخيمات، الامر الذي لم تستطع اللجان مقاومته.

ويجمع جميع رؤساء اللجان الشعبية، انهم يواجهون مشكلة تعدد الولاءات السياسية لفصائل منظمة التحرير والقوى الاسلامية، الامر الذي يهدد وحدة الرؤى داخل المخيمات، وغالبا ما تنشأ مشكلات على خلفية سياسية بين تلك القوى او مع اجهزة امن دولة فلسطين.

3.2.4 السؤال الثالث: ما هم الصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية في تقديم الخدمات الاقتصادية للاهالي في المخيم ؟

لعل المشكلات الاقتصادية هي اكثر المشكلات البادية للعيان، كونها تمس جوهر الحياة المعيشية للسكان، ومع عدم قدرة اللجان الشعبية عن توفير الخدمات الاقتصادية، واقتصار دورها على لعب دور الوسيط لتوفير فرص عمل للسكان، والتخفيف من حدة البطالة، الا انها تواجه مشكلة عدم تجاوب الجهات المعنية (وكالة الغوث وحكومة فلسطين) مع المطالب المتكررة للجان الشعبية، وقد اضطرت اللجان وينسب متفاوتة بين لجنة واخرى الى محاولة المساعدة في هذا المجال، من خلال اقامة مشاريع من شأنها التخفيف على سكان المخيمات، فمثلا يقول رئيس اللجنة الشعبية لمخيم الفارعة(): ان اللجنة بادرت الى بناء صالة في المخيم للتخفيف على السكان ، حيث يقيمون حفلاتهم ومناسباتهم في الصالة برسوم رمزية، اضافة الى انهم يتيحون استخدام الصالة لسكان القرى المجاورة مقابل دفع رسوم معينة، ترصد لصندوق اللجنة.

كما ذكر رئيس اللجنة الشعبية في مخيم جنين (حسن العمري)، انهم عملوا على بناء صالة رياضية حديثة وكبيرة، لخدمة شباب المخيم، ووفرت فرص عمل لبعض الشباب العاطلين العمل، وهناك تفكير جدي لاقامة مشاريع في مجالات اخرى، لخدمة الاهالي، وتوفير فرص عمل للشباب.

ويرى (فيصل رضوان) رئيس اللجنة الشعبية في مخيم (طولكرم) انهم يواجهون صعوبات تحد من قدرتهم في اقامة مراكز للتعليم المهني، التي من شأنها مساعدة الشباب في تعليم المهن التي يرغبون بها، لتساعدهم في المستقبل للعمل المهني، ويقول: حاولنا مرارا وتكرارا اقناع وكالة الغوث على اقامة مراكز تعليم مهني في كل مخيم على حدة، باعتبار ان المراكز المهنية المتوفرة في قلنديا والدهيشة، غير قادرة على استيعاب الاعداد الكبيرة من الشباب الراغبين بالتعليم المهني، الا انها لم تستجيب متذعرة بامكان الشباب التوجه للالتحاق بتلك المراكز المذكورة. وتم عرض الموضوع ذاته على وزارة العمل الفلسطينية، وكان ردها انه بامكانهم الالتحاق بمراكز التعليم المهني التابعة للوزارة في المدن القريبة من سكانهم.

ويضيف (حسني عودة) رئيس اللجنة الشعبية في مخيم (عسكر الجديد) ان احد ابرز التحديات التي تواجهها في تقديم الخدمات الاقتصادية للسكان، عدم تعاون سلطة النقد الفلسطينية لمنحنا قروض بشروط ميسرة لاقامة مشاريع انتاجية وخدمية من شأنها توفير فرص عمل للشباب.

4.2.4 السؤال الرابع: ماهم الصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية في تقديم الخدمات الثقافية للاهالي في المخيم ؟

ويقول (ضرغام الساحلي) رئيس اللجنة الشعبية في مخيم (عين بيت الماء) ان اكبر مشكلة تواجههم عدم تمكنهم من توفير منبر اعلامي للتواصل مع سكان المخيمات، لايصال الخدمات الثقافية لكل اسرة لاجئة، بطريقة سهلة وفعالة. فالمنبر الاعلامي كالراديو او التلفزيون، يمكن من اعداد برامج ثقافية متنوعة، تبث دوريا بحيث تبتادل كل برنامج قضية معينة، موجهة لمختلف الفئات العمرية من كلا الجنسين.

فمثلا بالامكان اعداد برامج لتعريف السكان ببلدانهم الاصلية، بحيث تتناول كل حلقة تاريخ بلدة من البلدان الفلسطينية المهجرة، يشرح فيها كل ما يتعلق بالثقافة والتراث والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي وغيرها من الامور التي تهم اللاجئين، والتي بالتأكيد ستجذر في نفوسهم الشوق والحنين لتاريخ اجدادهم.

بينما يرى (طه الايراني) رئيس اللجنة الشعبية في مخيم (نور شمس)، ان المشكلة التي تواجه اللجان الشعبية في تقديم الخدمات الثقافية لسكان المخيمات، تتمثل بعدم تضمين المناهج التعليمية لقضايا اللاجئين المختلفة، وضعف وسائل الاعلام الفلسطينية التي لا تمنح مساحة اعلامية موجهة لسكان

المخيمات، لتناول قضايا خاصة باللاجئين، كالب برامج الثقافية التي من شأنها بث الوعي الثقافي في اوساط السكان، وخصوصا الفئة الشابة، لتعميق انتمائهم ببلدانهم التي هجروا منها. ولا شك ان غالبية سكان المخيمات، لا يعرفون عن بلدانهم الاصلية الا اسمها فقط وفي افضل تقدير مواقعها الجغرافية.

ويعلق(عبد المنعم المهداوي) رئيس اللجنة الشعبية في مخيم(الفارعة) ان اكبر التحديات الثقافية التي تواجه اللجان الشعبية تتمثل بعدم التنسيق والاتفاق على توحيد البرامج الثقافية المختلفة لسكان المخيمات، حيث تعمل كل لجنة على اعداد برامج بمفردها لا تقي بالغرض المطلوب كونها تعتمد على تجربة محدودة لا تتعدى حدود المخيم الواحد. بخلاف ذلك، في حال التوافق على برامج موحدة لجميع المخيمات، فانها توفر برامج اكثر تنوعا واكثر ثراء ، بسبب تبادل ونقل وتعميم التجارب المختلفة.

ويؤكد(فيصل رضوان) رئيس اللجنة الشعبية في مخيم(طولكرم)، ان عدم وجود جسم ثقافي موحد في مجال اعداد الكتب والروايات والدراسات والابحاث وابداعات المثقفين المختلفة، يحد من عملية تطوير الواقع الثقافي في المخيمات. ففي حال انشاء مركز ثقافي موحد، تساهم فيه كافة اللجان الشعبية، فانه حتما سيشكل منبر ثقافي قوي وفاعل، يحتوي كافة الابداعات الثقافية .

نرى من خلال هذه المقابلات، ان هناك معوقات كثيرة تحول دون قدرة اللجان الشعبية لتحقيق الاهداف التي تسعى لتحقيقها، وهذه المعوقات هي:

اولا: ابرز المعوقات التي تواجه اللجان في تقديم الخدمات الاجتماعية: ضعف قدرة اللجان الشعبية على انشاء المؤسسات الاجتماعية اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية. وعدم توفر الامكانيات المالية لسد العجز في الصفوف الدراسية لمختلف مراحل التعليم، وتطوير المراكز الصحية، واعادة تاهيل شبكات المياه والكهرباء والشوارع وشبكات الصرف الصحي. اضافة الى استحالة توسيع حدود المخيمات لاستيعاب التزايد الطبيعي للسكن داخل حدود المخيمات.

ثانيا: ابرز المعوقات التي تواجه اللجان في تقديم الخدمات السياسية:يعتبر تعدد المرجعيات السياسية للمخيمات من ابرز المعوقات التي تواجه اللجان الشعبية، حيث انعكست الانقسامات السياسية للفصائل الفلسطينية على سكان المخيمات، حيث تعددت الولاءات السياسية سواء على صعيد السكان او حتى على صعيد اللجان الشعبية ذاتها.

ثالثاً: ابرز المعوقات التي تواجه اللجان في تقديم الخدمات الاقتصادية: يعد عدم وجود مصادر تمويل دائمة للجان الشعبية من اكبر المعوقات التي تحد من قدرة تلك اللجان على تقديم الخدمات الاقتصادية، كما تواجه تحدي اخر يتمثل بعدم تجاوب وكالة الغوث والحكومة الفلسطينية لمطالبتها المستمرة لتخصيص فرص عمل للعاطلين عن العمل، اومنح قروض بشروط ميسرة لاقامة مشاريع خاصة بهم.

رابعاً: ابرز المعوقات التي تواجه اللجان في تقديم الخدمات الثقافية:عدم تمكن اللجان الشعبية من توفير منبر اعلامي للتواصل مع سكان المخيمات، يمثل عائقا كبيرا يحول دون تقديم الخدمات الثقافية للسكان. كما ان عدم تضمين المناهج التعليمية الفلسطينية لقضايا اللاجئين المختلفة، وضعف وسائل الاعلام الفلسطينية التي لا تمنح مساحة اعلامية موجهة لسكان المخيمات تمثل تحديا اخر، بينما التحدي الاكبر يتمثل بعدم التنسيق والاتفاق على توحيد البرامج الثقافية المختلفة لسكان المخيمات. يتبين مما سبق ان هناك عوامل تؤثر على عمل اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية يمكن حصرها بما يلي:

- 1: تعدد المرجعيات السياسية والتنظيمية لاعضاء اللجان الشعبية.
- 2: ضعف التنسيق بين اللجان الشعبية في المخيمات المذكورة.
- 3: عدم وجود رؤيا محددة وواضحة لمسار عمل اللجان الشعبية رغم تشابه الظروف والاهداف.
- 4: انتقال عدد كبير من اللاجئين للسكن خارج حدود المخيمات، وحصولهم على الخدمات من بلديات مناطق سكنهم.
- 5: زيادة الابعاء على اللجان في تقديم الخدمات للسكان بعد تقليص ميزانية وكالة الغوث، وتغييب دور دائرة شئون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.
- 6: عدم توفر جهات تمويل للجان الشعبية، واعتمادها على ما يجود به الميسورين من تبرعات، وعوائد بعض المشاريع المتواضعة.
- 7: انعكاس التجاذبات السياسية والخلافات التنظيمية على عمل اللجان الشعبية.

7.4 السؤال الثالث: هل هناك فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عن الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب متغيرات (الجنس، الحالة الاجتماعية، طبيعة العمل، مكان السكن، دخل أسرة المستفيد، عدد مرات الخدمة التي تلقاها)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم اختبار الفرضيات التالية:

اختبار الفرضيات

1.7.4 فحص الفرضية الأولى: هل توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب الجنس؟

لفحص الفرضية حسب الجنس تم استخدام اختبار (ت) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (6.4): نتائج اختبار (ت) الفرضية حسب الجنس

المجال	الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
الخدمات الاجتماعية	ذكر	3.626	0.543	264	1.32	0.361
	أنثى	3.814	0.634			
الخدمات السياسية	ذكر	4.052	0.628	264	2.13	0.522
	أنثى	3.878	0.439			
الخدمات الاقتصادية	ذكر	3.505	0.637	264	0.58	0.432
	أنثى	3.613	0.659			
الخدمات الثقافية	ذكر	3.891	0.638	264	1.34	0.932
	أنثى	4.034	0.724			
المجال الكلي	ذكر	3.822	0.768	264	1.94	0.413
	أنثى	3.918	0.608			

يبين الجدول نتائج اختبار (ت) لفحص الفرضية حسب الجنس، حيث تشير نتائج الاختبار الى قبول الفرضية في جميع مجالات الدراسة ومجال الدراسة الكلي، لان مستوى الدلالة كان اكبر من الدلالة المعنوية (0.05)، فقد بلغ مستوى الدلالة في مجال الخدمات الاجتماعية (0.361)، وفي مجال الخدمات السياسية (0.522) وفي مجال الخدمات الاقتصادية (0.432)، وفي مجال الخدمات الثقافية (0.932)، وكذلك في مجال الدراسة الكلي (0.413). لذا نقبل الفرضية حيث لا توجد

فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب الجنس.

2.7.4 فحص الفرضية الثانية: هل توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب طبيعة العمل.

لفحص الفرضية حسب طبيعة العمل تم استخدام اختبار (ت) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (7.4): نتائج اختبار (ت) الفرضية حسب طبيعة العمل

المجال	طبيعة العمل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
الخدمات الاجتماعية	يعمل	3.764	0.7552	264	1.62	0.209
	لا يعمل	3.686	0.6564			
الخدمات السياسية	يعمل	4.035	0.5924	264	1.37	0.618
	لا يعمل	3.952	0.5828			
الخدمات الاقتصادية	يعمل	3.662	0.6377	264	1.52	0.439
	لا يعمل	3.524	0.6718			
الخدمات الثقافية	يعمل	4.023	0.4827	264	0.33	0.227
	لا يعمل	3.883	0.6376			
المجال الكلي	يعمل	3.870	0.6582	264	1.07	0.348
	لا يعمل	3.794	0.7335			

يبين الجدول نتائج اختبار (ت) لفحص الفرضية حسب طبيعة العمل، حيث تشير نتائج الاختبار إلى قبول الفرضية في جميع مجالات الدراسة ومجال الدراسة الكلي، لان مستوى الدلالة كان اكبر من الدلالة المعنوية (0.05)، فقد بلغ مستوى الدلالة في مجال الخدمات الاجتماعية (0.209)، وفي مجال الخدمات السياسية (0.618) وفي مجال الخدمات الاقتصادية (0.439)، وفي مجال الخدمات الثقافية (0.227)، وكذلك في مجال الدراسة الكلي (0.348). لذا نقبل الفرضية حيث لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب طبيعة العمل.

3.7.4 فحص الفرضية الثالثة: هل توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب الحالة الاجتماعية.

لفحص الفرضية حسب الحالة الاجتماعية تم استخدام اختبار (التباين الاحادي) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (8.4): نتائج اختبار (التباين الأحادي) الفرضية حسب الحالة الاجتماعية

المجال	الحالة الاجتماعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة f	مستوى الدلالة
الخدمات الاجتماعية	اعزب	3.818	0.348	2	0.41	0.627
	متزوج	3.806	0.826			
	غير ذلك	3.648	0.463			
الخدمات السياسية	اعزب	3.934	0.935	2	0.49	0.349
	متزوج	3.893	0.668			
	غير ذلك	4.108	0.438			
الخدمات الاقتصادية	اعزب	3.607	0.637	2	0.34	0.185
	متزوج	3.554	0.617			
	غير ذلك	3.492	0.567			
الخدمات الثقافية	اعزب	3.883	0.657	2	0.11	0.098
	متزوج	3.939	0.483			
	غير ذلك	3.994	0.648			
المجال الكلي	اعزب	3.844	0.474	2	1.15	0.337
	متزوج	3.906	0.648			
	غير ذلك	3.772	0.857			

يبين الجدول نتائج اختبار (التباين الأحادي) لفحص الفرضية حسب الحالة الاجتماعية، حيث تشير نتائج الاختبار إلى قبول الفرضية في جميع مجالات الدراسة ومجال الدراسة الكلي، لأن مستوى الدلالة كان اكبر من الدلالة المعنوية (0.05)، فقد بلغ مستوى الدلالة في مجال الخدمات الاجتماعية (0.627)، وفي مجال الخدمات السياسية (0.349) وفي مجال الخدمات الاقتصادية (0.185)، وفي مجال الخدمات الثقافية (0.098)، وكذلك في مجال الدراسة الكلي (0.337). لذا نقبل الفرضية حيث لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى

دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب الحالة الاجتماعية.

4.7.4 فحص الفرضية الرابعة: هل توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب الدخل الشهري للأسرة.

لفحص الفرضية حسب الدخل الشهري للأسرة تم استخدام اختبار (التباين الأحادي) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (9.4): نتائج اختبار (التباين الأحادي) الفرضية حسب الدخل الشهري للأسرة

المجال	دخل الاسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة f	مستوى الدلالة
الخدمات الاجتماعية	اقل من 2000	3.694	0.592	2	0.85	0.284
	من 2000-3500	3.665	0.439			
	اكثر من 3500	3.743	0.845			
الخدمات السياسية	اقل من 2000	3.924	0.627	2	0.63	0.167
	من 2000-3500	3.958	0.463			
	اكثر من 3500	4.038	0.822			
الخدمات الاقتصادية	اقل من 2000	3.591	0.467	2	0.81	0.627
	من 2000-3500	3.624	0.637			
	اكثر من 3500	3.566	0.693			
الخدمات الثقافية	اقل من 2000	3.883	0.494	2	0.45	0.438
	من 2000-3500	4.104	0.716			
	اكثر من 3500	3.967	0.925			
المجال الكلي	اقل من 2000	3.833	0.646	2	0.63	0.630
	من 2000-3500	3.772	0.638			
	اكثر من 3500	3.818	0.622			

يبين الجدول نتائج اختبار (التباين الأحادي) لفحص الفرضية حسب الدخل الشهري للأسرة، حيث تشير نتائج الاختبار إلى قبول الفرضية في جميع مجالات الدراسة ومجال الدراسة الكلي، لان مستوى الدلالة كان اكبر من الدلالة المعنوية (0.05)، فقد بلغ مستوى الدلالة في مجال الخدمات الاجتماعية (0.284)، وفي مجال الخدمات السياسية (0.167) وفي مجال الخدمات

الاقتصادية(0.627)، وفي مجال الخدمات الثقافية(0.438)، وكذلك في مجال الدراسة الكلي (0.63). لذا نقبل الفرضية حيث لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب الدخل الشهري للأسرة.

5.7.4 فحص الفرضية الخامسة: هل توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب الدخل عدد مرات تلقي الخدمة.

لفحص الفرضية حسب الدخل الشهري للأسرة تم استخدام اختبار (التباين الأحادي) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول(10.4): نتائج اختبار (التباين الأحادي) الفرضية حسب عدد مرات تلقي الخدمة

المجال		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة f	مستوى الدلالة
المجال الاجتماعي	لم أتلقي الخدمة	2.135	0.624	2	3.27	0.00
	من (3-1) مرات	3.852	0.927	2		
	أكثر من (3) مرات	4.18	0.624	2		
المجال السياسي	لم أتلقي الخدمة	1.955	0.934	2	4.38	0.00
	من (3-1) مرات	3.798	0.527	2		
	أكثر من (3) مرات	4.315	0.922	2		
المجال الاقتصادي	لم أتلقي الخدمة	3.048	0.637	2	11.26	0.00
	من (3-1) مرات	3.929	0.627	2		
	أكثر من (3) مرات	4.261	0.673	2		
المجال الثقافي	لم أتلقي الخدمة	2.924	0.643	2	0.921	0.00
	من (3-1) مرات	3.788	0.842	2		
	أكثر من (3) مرات	4.192	0.393	2		
المجال الكلي	لم أتلقي الخدمة	2.686	0.827	2	6.68	0.00
	من (3-1) مرات	3.872	0.637	2		
	أكثر من (3) مرات	4.212	0.558			

يبين الجدول نتائج اختبار (التباين الأحادي) لفحص الفرضية حسب عدد مرات تلقي الخدمة، حيث تشير نتائج الاختبار إلى رفض الفرضية في جميع مجالات الدراسة ومجال الدراسة الكلي، لأن مستوى الدلالة كان أقل من الدلالة المعنوية (0.05)، فقد بلغ مستوى الدلالة في مجال الخدمات الاجتماعية (0.00)، وفي مجال الخدمات السياسية (0.00) وفي مجال الخدمات الاقتصادية (0.00)، وفي مجال الخدمات الثقافية (0.00)، وكذلك في مجال الدراسة الكلي (0.00). لذا نقبل الفرضية حيث يوجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب عدد مرات تلقي الخدمة.

ويفسر وجود فروق في إجابات المبحوثين حول واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب عدد مرات تلقي الخدمة، إلى اعتبار أن متلقي الخدمات يطلبونها من اللجان الشعبية ووجدوا تجاوبا، وحصلوا عليها، بينما الذين لم يتلقوا الخدمات، لم يطلبونها أصلا (في الغالب)، لذا لا يعلمون عن تلك اللجان وأدوارها كإقرانهم الذين طلبوا الخدمات وحصلوا عليها.

وهذا يدل على أن استجابة المبحوثين تتأثر بتلقي الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية)، حيث المستجيب الذي تلقى الخدمة واستفاد منها، يبدو أنه أحس بها ويدركها، بينما الذي لم يتلقى الخدمة فإنه لم يشعر بوجود خدمات أصلا، لذا كانت درجة استجابة متلقي الخدمات أكبر من أولئك الذين لم يتلقوا الخدمات.

6.7.4 فحص الفرضية السادسة: هل توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب مكان السكن.

لفحص الفرضية حسب مكان السكن تم استخدام اختبار (التباين الأحادي) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (12.4): نتائج اختبار (التباين الاحادي) الفرضية حسب مكان السكن

المجال	مكان السكن	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة f	مستوى الدلالة
المجال الاجتماعي	بلاطة	3.627	0.5864	2	0.52	0.364
	جنين	3.659	0.5066			
	طولكرم	3.758	0.6157			
	نور شمس	3.580	0.5827			
	عسكر القديم	3.712	0.5441			
	الفارعة	3.684	0.3882			
	عسكر الجديد	3.667	0.6334			
	العين	3.709	0.9481			
المجال السياسي	بلاطة	3.858	0.5886	2	0.426	0.824
	جنين	4.016	0.2768			
	طولكرم	4.032	0.5221			
	نور شمس	3.895	0.7516			
	عسكر القديم	3.883	0.3526			
	الفارعة	3.914	0.6742			
	عسكر الجديد	4.027	0.7245			
	العين	3.881	0.7442			
المجال الاقتصادي	بلاطة	3.604	0.6565	2	0.662	0.911
	جنين	3.610	0.3867			
	طولكرم	3.592	0.4492			
	نور شمس	3.588	0.3943			
	عسكر القديم	3.458	0.5605			
	الفارعة	3.575	0.6832			
	عسكر الجديد	3.692	0.6489			
	العين	3.843	0.4556			
	بلاطة	4.033	0.5542			
	جنين	3.923	0.6448			

0.182	0.754	2	0.7353	4.104	طولكرم	المجال الثقافي
			0.7353	3.886	نور شمس	
			0.3524	3.985	عسكر القديم	
			0.6444	4.051	الفارعة	
			0.4859	3.938	عسكر الجديد	
			0.7581	4.018	العين	
0.664	0.639	2	0.5338	3.775	بلاطة	المجال الكلي
			0.2953	3.806	جنين	
			0.6565	3.902	طولكرم	
			0.5083	3.854	نور شمس	
			0.8221	4.036	عسكر القديم	
			0.9007	4.106	الفارعة	
			0.5625	3.865	عسكر الجديد	
			0.4648	3.926	العين	

يبين الجدول نتائج اختبار (التباين الاحادي) لفحص الفرضية حسب مكان السكن، حيث تشير نتائج الاختبار الى قبول الفرضية في جميع مجالات الدراسة ومجال الدراسة الكلي، لان مستوى الدلالة كان اكبر من الدلالة المعنوية (0.05)، فقد بلغ مستوى الدلالة في مجال الخدمات الاجتماعية (0.364)، وفي مجال الخدمات السياسية (0.824) وفي مجال الخدمات الاقتصادية (0.911)، وفي مجال الخدمات الثقافية (0.182)، وكذلك في مجال الدراسة الكلي (0.664). لذا نقبل الفرضية حيث لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية للأهالي في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب مكان السكن.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 نتائج الدراسة

بحثت هذه الدراسة واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية لمخيمات شمال الضفة الغربية، وقد تم تقييم الخدمات في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية من قبل اللاجئين في تلك المخيمات لتشخيص واقع تلك الخدمات، ومعرفة اولويات تقديم الخدمات لتلك الخدمات حسب اولوياتها من قبل اللجان، وبما يتناسب مع الامكانيات المتاحة لها. كما اوضحت الدراسة الصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية والتي تحول دون تطوير خدماتها بشكل افضل. وبعد الانتهاء من اجراءات الدراسة، فقد توصلت إلى أهم النتائج التالية:

1. تقديم الخدمات السياسية للاجئين في مخيمات شمال الضفة الغربية تتربع على سلم اولويات اهتمامات اللجان الشعبية، حيث بلغ متوسط الاجابات (3.975).
2. تهتم اللجان الشعبية بتقديم الخدمات الثقافية للاجئين في مخيمات شمال الضفة الغربية بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي (3.844).
3. تولي اللجان الشعبية اهمية كبيرة لتقديم الخدمات الاجتماعية للاجئين في مخيمات شمال الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط اجابات المبحوثين (3.806).
4. بينت النتائج ان الجانب الاقتصادي لم يحظى باهتمام اللجان الشعبية قياسا بالمجالات الاخرى، لما يحتاجه هذا الجانب من امكانيات يصعب على تلك اللجان توفيرها، حيث بلغ متوسط الاجابات في هذا المجال (3.586).
5. الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية جيدة الى حد ما، حيث اكد المبحوثين انها مرضية، حيث بلغ متوسط رضاهم عن تلك الخدمات (3.808).

6. تواجه اللجان الشعبية معوقات في تقديم الخدمات للاجئين في مخيمات شمال الضفة الغربية، وبرزت تلك الصعوبات عدم تجاوب السلطة الوطنية الفلسطينية في توسيع حدود المخيمات بما يتناسب مع الزيادة الطبيعية لسكان تلك المخيمات، للمحافظة على بقاء اللاجئين في المخيمات، كضرورة تخدم قضية اللاجئين.
7. بينت النتائج عدم وجود فروق دالة احصائية في تقدير المبحوثين للخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب متغيرات (الجنس ومكان السكن وطبيعة العمل والحالة الاجتماعية والدخل الشهري للأسرة).
8. رصدت الدراسة فروق دالة احصائية في تقدير المبحوثين للخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية حسب عدد مرات تلقي الخدمات، لصالح الذين تلقوا الخدمة.

2.5 التوصيات

بناء على نتائج الدراسة واستنتاجاتها نوصي بما يلي:

1. ضرورة قيام اللجان الشعبية بالتواصل مع دائرة المناهج في وزارة التربية والتعليم، لتضمينها مناهج تعليمية تتناول قضية اللاجئين وأوضاع السكان في مخيمات اللجوء.
2. أن تقوم اللجان الشعبية بالتنسيق مع الإعلام الرسمي والخاص، والطلب إليهم تخصيص مساحة إعلامية كافية تتناول أوضاع سكان المخيمات خاصة، واللاجئين عامة.
3. الضغط على الجهات المعنية لإقناعها بضرورة توسيع حدود المخيمات.
4. أن تقوم اللجان الشعبية والتنسيق مع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية بتكثيف جهودها واتصالاتها بالمؤسسات والمنظمات الدولية لزيادة مخصصات دعم وكالة الغوث، لسد العجز في ميزانيتها بعد تحلل الولايات المتحدة الأمريكية من التزاماتها في تمويل الوكالة.
5. محاربة ظاهرة اندماج اللاجئين في المجتمعات التي تقيم فيها، للحيلولة دون تحول تلك الظاهرة مع مرور الزمن إلى واقع.
6. الابتعاد عن التجاذبات السياسية والتنظيمية في تقديم الخدمات لسكان المخيمات، من خلال وحدة العمل عبر التنسيق المستمر مع كافة اللجان خارج وداخل حدود الوطن، بمعنى ان تغلب المصلحة العامة على المصالح الحزبية والفئوية في تقديم الخدمات.

7. تكثيف الجهود لإنشاء وتطوير بنية تحتية من شأنها تحسين ظروف سكان المخيمات، تعزيزاً لصمودهم وبقائهم فيها.

4.5 المقترحات

1. أن تعمل اللجان الخدمات الشعبية في كافة مخيمات اللجوء على ابتكار نشاط معين في ذكرى النكبة من كل عام، على أن يغطي إعلامياً على مستوى عالمي، لتذكير العالم باستمرار بقضية اللاجئين، واقتراح أن يكون على شكل صفارة إنذار تستمر لدقيقتين مثلاً ومتزامنة في كافة مخيمات اللجوء.
2. أن تقرر اللجان الشعبية لجنة خاصة لتنظيم عمليات البناء خارج حدود المخيم، حيث يستحيل البناء داخل المخيمات بسبب محدودية المساحة الجغرافية، ومن شأن عملية التنظيم هذه الحفاظ على إبقاء اللاجئين في تجمعات خاصة بهم، كرد على محاولة التوطين.
3. ضرورة إجراء مزيداً من الدراسات والأبحاث في موضوع مشكلات اللاجئين، لما له من أهمية كبيرة، وخصوصاً أن نصف سكان فلسطين من اللاجئين.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الكتب والرسائل العلمية

- أبراش، إبراهيم(2009) المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للطباعة والنشر وال توزيع ، الأردن - عمان.
- ابو تمام، معتصم(2003)، العوامل المؤثرة على الملامح التخطيطية والعمرانية في مخيمات طولكرم، رسالة ماجستير - جامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين.
- أبو صالح، احمد، محمد صبحي، مروة(2008)، مبادئ الإحصاء، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط4، أم السماق، عمان-الأردن.
- الحداد، شعبان(2006)، دراسة نفسية مقارنة بين عينات من الفلسطينيين المشاركين وغير المشاركين سياسيا، رسالة دكتوراه غير منشوره، معهد البحوث والدراسات التربوية، جامعة الدول العربية/ مصر - القاهرة.
- المصري، وليد(2008)، اللاجئين الفلسطينيون، الواقع والحلول ط1، دار الجليل العربي للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
- أيوب نيفين عبد الله(2016)، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم دير البلح في قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشوره الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.
- بيومي، عبد الله(2003)، التسوية السياسية وحق عودة اللاجئين، منشورات مجلة العلوم السياسية، م9، ع17، جامعة الاسكندرية- مصر.
- تماري، سليم(2016)، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، رام الله- فلسطين.
- جبارة، تيسير(1998)، النشاط الصهيوني في طرد عرب فلسطين "1897-1949" مجلة الهجرة القسرية، برنامج الهجرة القسرية، ع3، نابلس، فلسطين.

- الجندي، إبراهيم (2001)، اللاجئين الفلسطينيين بين حق العودة والتعويض، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله - فلسطين.
- الحسن، إحسان (2005)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن - عمان.
- حمادة، معتصم (2007) اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، ملف-ع5، اذار (2007)، رام الله - فلسطين.
- حنفي، ساري (2010)، إدارة مخيمات اللاجئين في لبنان: حالة الاستثناء والبيوسياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان.
- الحواجري، محمد (2016)، مورفولوجية السكن في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة - مخيم جباليا - دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.
- الخشبان، محمود (2011)، التوطين بين الرفض والمواجهة، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن - عمان.
- الساعاتي، احمد محمد (2016)، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم البريج في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة _ فلسطين.
- شتيوي، سعاد حسن محمد (2007)، دمج سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في البيئة الحضرية المجاورة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.
- الشناوي، علي (2003)، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، المكتبة المصرية للتوزيع والنشر - القاهرة - مصر.
- صايغ، روزماري (2009)، تجسيدات الهوية لدى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين رؤية جديدة مركز بديل، بيت لحم - فلسطين.

- الصوراني، نبيل(1997)، واقع الخدمات المقدمة لسكان المخيمات في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة - فلسطين.
- عامر، محمد عبد المنع(2002) الإرهاب الصهيوني ومأساة اللاجئين الفلسطينيين، المكتبة الاكاديمية، القاهرة- مصر.
- عبد الدايم، حسن ابراهيم، (2001)، اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات لبنان- امال وتطلعات- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان.
- عمر، معن خليل (2004)، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.
- لبد، جميلة محمود(2016)، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة رسالة ماجستير غير منشوره الجامعة الإسلامية غزة - فلسطين.
- مركز البحوث والدراسات العربية (1993) القضية الفلسطينية والمجتمع الدولي، القاهرة - مصر.
- مزروع، عمر وصفي(2012)، الموقف الدولي والإقليمي من اوضاع اللاجئين في المخيمات الفلسطينية في لبنان، رسالة ماجستير غير منشوره جامعة الأزهر غزة - فلسطين.
- النداوي، عبد العزيز بدر(2009)، عولمة إدارة الموارد البشرية- نظرة استراتيجية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان - الاردن.

ثانيا: مراجع الهيئات الدولية والاقليمية والمحلية

- وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الانوروا"، (1995)، الاوضاع التعليمية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، الشيخ جراح- القدس.
- وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الانوروا"، (2003) الاوضاع الصحية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، الشيخ جراح - القدس.
- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني(2017)، تعداد السكان الفلسطينيين رام الله - فلسطين.

- منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين (2017)، رام الله - فلسطين.
- مركز البحوث والدراسات العربية، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات (1993)، بيروت - لبنان.
- اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (2010)، تشكيل اللجان الشعبية، النظام الداخلي المعدل لتشكيل اللجان الشعبية، رام الله.
- اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (2010)، مهام اللجان الشعبية، النظام الداخلي المعدل لمهام اللجان الشعبية، رام الله.
- اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (2010)، آلية تشكيل اللجان، النظام الداخلي المعدل لآلية تشكيل اللجان الشعبية، رام الله.
- وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الانوروا"، (2017)، عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة، الشيخ جراح-القدس.

ثالثا: المقابلات الشخصية

- صقر، ابراهيم (2019)، الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية، رئيس اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة، مقابلة بتاريخ 7.9.2019، مقر اللجنة الشعبية-مخيم بلاطة.
- الشاتي، جمال (2019)، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات شمال الضفة الغربية، رئيس لجنة شؤون اللاجئين والنازحين في المجلس التشريعي (1996-2004)، مقابلة بتاريخ 12.7.2019، مكتب اسر رعاية الشهداء والجرحى=جنين.
- العموري، حسن (2019)، الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيم جنين، رئيس اللجنة الشعبية في مخيم جنين، مقابلة بتاريخ 2.8.2019، مقر اللجنة الشعبية-مخيم جنين.
- عودة، حسني (2019)، الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيم عسكر الجديد، رئيس اللجنة الشعبية في مخيم عسكر الجديد، مقابلة بتاريخ 30.8.2019، مقر اللجنة الشعبية-مخيم عسكر الجديد.

- الساحلي، ضرغام(2019)، الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيم العين، رئيس اللجنة الشعبية في مخيم عين بيت الماء، مقابلة بتاريخ 21.9.2019 مقر اللجنة الشعبية-مخيم العين.
- المهداوي، عبد المنعم(2019)، الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيم الفارعة، رئيس اللجنة الشعبية في مخيم الفارعة، مقابلة بتاريخ 9.8.2019 مقر اللجنة الشعبية-مخيم الفارعة.
- الايراني، طه(2019)، الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيم نور شمس، رئيس اللجنة الشعبية في مخيم نور شمس، مقابلة بتاريخ 26.7.2019، مقر دائرة التنسيق المدني- جنين.
- رضوان، فيصل(2019)، الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيم طولكرم، رئيس اللجنة الشعبية في مخيم طولكرم، مقابلة بتاريخ 19.7.2019 مقر اللجنة الشعبية- مخيم طولكرم.
- الصباغ، محمد(2019)، الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيم جنين، الرئيس السابق للجنة الشعبية في مخيم جنين، مقابلة بتاريخ 14.9.2019 مقر اللجنة الشعبية-مخيم جنين.
- ابو كشك، منير(2019)، الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيم عسكر القديم، رئيس اللجنة الشعبية في مخيم عسكر القديم، مقابلة بتاريخ 23.8.2019 مقر اللجنة الشعبية-مخيم عسكر القديم.

رابعاً: المراجع الاجنبية

1. Albana, Hade,(2007), The situation of Palestinian refugees in the Gaza Strip camps, Al-Bureij Camp as a model, Alryiadha uneversity,KSA.
2. Badey, naela,(2011) The situation of Palestinian refugees in the camps after the exit of the PLO from Lebanon, Midle East uneversity- Turkey
3. Feilda , Marei& Maayta, Sana(2006) ,The position of Palestinian refugees in Jordan's camps on the process of integration into Jordanian society, Pelphast uneversity-Irlanda.

الملاحق

ملحق رقم(1)

الاستبانة

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

جامعة القدس

الإستبانة

أخي المستفيد\ أختي المستفيدة.....

تحية طيبة وبعد :

"يقوم الباحث بأجراء دراسة بعنوان(واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر الاهالي).

وقد وقع عليك الاختيار لتكون ضمن عينة الدراسة، وان اهتمامك بالإجابة الصريحة والدقيقة على الأسئلة الواردة في هذه الإستبانة يتوقف عليها انجاز هذه الدراسة والتوصل إلى نتائج واقعية ومفيدة.

لذا نرجو منكم التعاون معنا بتعبئة هذه الإستبانة والإجابة على جميع أسئلتها بدقة وموضوعية علما أنها ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي فقط، وتأتي هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من جامعة القدس.

شاكرين حسن تعاونكم.

الباحث

مسعد عمار

اشراف الدكتور

ربيع عويس

الجزء الأول: بيانات أساسية:

يرجى من حضرتكم وضع إشارة (X) في المربع الذي تنطبق عليه الحالة:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. الحالة الاجتماعية: متزوج ☐ أعزب ☐ غير ذلك (حدد)
3. العمل: يعمل ☐ لا يعمل ☐
4. دخل الأسرة الشهري: (2000) شيقل فأقل ☐ من (2001-3500) شيقل ☐ أكثر من (3500) شيقل ☐
5. عدد مرات تلقي الخدمة: لم أتلقى الخدمة بتاتا ☐ تلقيت الخدمة من (1-3) مرات ☐ تلقيت الخدمة أكثر من (3) مرات ☐
6. مكان السكن: بالرجاء اكتب اسم المخيم الذي تقيم فيه (.....).

القسم الثاني: فقرات بحثية حول موضوع البحث موزعة على أربع مجالات

ضع/ي إشارة (X) في المكان الذي يناسب رأيك

المجال الأول: الخدمات الشعبية في المجال الاجتماعي					
الرقم	الفقرة	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة
1	تساهم في تأسيس المؤسسات الاجتماعية الخدمية				
2	تشجع انشاء الأندية الرياضية وتدعمها				
3	تساعد في تغطية نفقات إحياء المناسبات الوطنية والقومية				
4	تقوم بدعم برامج التعليم المهني والأكاديمي للمحتاجين				
5	تعمل على رعاية ودعم برامج العمل التطوعي في مختلف المجالات				
6	تساعد في تقديم برامج دعم الفئات المحتاجة (الفقيرة والمهمشة)				

7	تطالب باستمرار بزيادة المساحة المخصصة للبناء (توسيع حدود المخيم)				
8	تساعد في ترميم البيوت الغير صالحة للسكن				
9	تقوم على المساعدة في تطوير المراكز الصحية القائمة				
10	تساعد في بناء شبكات الصرف الصحي				
11	تتسق مع جهات محلية ودولية لدعم البرامج الصحية والتعليمية				
12	تهتم بدعم وتطوير برامج رعاية الامومة والطفولة				
13	تهتم بتطوير المراكز النسوية				
14	تقيم ندوات لتوعية السكان حول ظاهرة انتشار المخدرات ومخاطرها				
15	تعمل على حل المشكلات وفض الخلافات بين السكان				
16	توعية السكان لمقاومة تفشي ظواهر العنف				
17	تعمل على تعزيز أواصر التواصل بين سكان المخيمات المختلفة				
المجال الثاني: الخدمات الشعبية في المجال السياسي					
18	تعمل على توعية السكان برفض كافة أشكال التوطين				
19	تعبئة السكان بالتشبث بحق العودة				
20	توجيه السكان برفض التنازل عن حق العودة				
21	مساعدة السكان لاستمرار المطالبة بحقوقهم السياسية				
22	تدعو السكان للانتماء للقوى الوطنية ومساندتها				
الرقم	كثيرة جدا	كثيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
23	تشارك في المهرجانات الشعبية المعبرة عن التمسك بحق العودة				
24	تبادر الى دعوة السكان للتظاهر ضد مبادرات تصفية قضية حق العودة				
25	تحذر سكان المخيمات من مخاطر السكن خارج حدود مخيماتهم				
26	تقيم ندوات لتوعية السكان برفض أي حل بديل عن حق العودة				
27	زيادة وعي السكان بأهمية المشاركة في الانتخابات				
30	تدعو السكان لمشاركتهم في صناعة القرار عبر صناديق الاقتراع				
31	تحث الشباب للانخراط في كافة المؤسسات الوطنية				
32	تهتم بتأسيس جسم سياسي للتعبير عن إرادة السكان				
33	توجه السكان لرفض محاولات تعويضهم				
34	توجيه السكان برفض التنازل عن ممتلكاتهم في فلسطين المحتلة				

35	تتخذ السكان من مخاطر بيع ممتلكاتهم في الأراضي المحتلة عام 1948					
المجال الثالث: الخدمات الشعبية في المجال الاقتصادي						
36	تحرص على تنفيذ مشاريع انتاجية لتوفير فرص عمل للشباب					
37	تساهم في تنفيذ مشاريع خدمية لتوفير فرص عمل للشباب					
38	تساعد على إقامة مراكز التدريب المهني للشباب لتأهيلهم للعمل					
39	تعمل على دعم مراكز التدريب المهني القائمة					
40	تقيم ندوات لتعليم النساء لإقامة مشاريع خاصة بهن					
41	توفر للسكان دراسات جدوى لإقامة مشاريع صغيرة يحتاجها السوق المحلي					
42	تلعب دور الوسيط مع مؤسسات تدعم إقامة المشاريع الصغيرة					
43	تساعد على تسويق منتجات المشاريع في الأسواق المحلية					
44	تتسق مع المستثمرين المحليين لإقامة مشاريع انتاجية وخدمية					
45	تساهم في بناء البنية التحتية لتسهيل عملية إقامة المشاريع الخاصة					
46	تلعب دور الوسيط في توظيف الشباب المؤهلين في المؤسسات العامة والخاصة					
47	تزود الشباب بالمعلومات اللازمة عن توفر فرص العمل					
48	تطالب باستمرار بتخفيض رسوم الخدمات على سكان المخيمات					
49	تبادر الى إقامة صناديق ادخار لدعم العائلات الفقيرة					
الرقم	المجال الرابع: الخدمات الشعبية في المجال الثقافي	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
50	تساهم في انتاج برامج وثائقية تدعو الى التمسك باثقافة الفلسطينية					
51	تقيم ندوات تدعو السكان للتمسك بالعادات والتقاليد المتوارثة عن الابرار					
52	تدعم برامج توعية السكان لرفض الثقافة الغربية عن قيمنا الفلسطينية					
53	طباعة وتوزيع كتيبات لحفظ المأثورات الشعبية الفلسطينية					
54	إقامة حفلات لتعزيز الاهتمام والتمسك بالأغاني الشعبية باستمرار					
55	تشجع السكان على التمسك بالمقتنيات والأشياء الموروثة عن الآباء والأجداد					
56	تدعم برامج الحفاظ على الطقوس الشعبية الفلسطينية المختلفة					
57	تمول انتاج افلام وثائقية لتذكير السكان بنكبة عام 1948					
58	تشارك في انتاج برامج تذكر السكان باسماء بلداتهم الاصلية					

انتهت فقرات الاستبيان شاكرين حسن تعاونكم

ملحق رقم(2)

استمارة مقابلة



عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة- جامعة القدس

اخي رئيس اللجنة الشعبية او من ينوب عنه:

تحية طيبة وبعد :

"يقوم الباحث بأجراء دراسة بعنوان (واقع الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر الاهالي). وتتضمن الدراسة معرفة المعوقات التي تواجه اللجان الشعبية في تقديم الخدمات للاهالي، من وجهة نظر اعضاء اللجان الشعبية او من ينوب عنهم، وقد وقع عليك الاختيار للتعاون معنا في اثناء هذه الدراسة، وانتجاوبكم معنا يتوقع عليه تحقيق الاهداف والتوصلات لنتائج واقعية ومفيدة.

شاكرين حسن تعاونكم.

الباحث

مسعد عمار

الاسم:

المسمى الوظيفي:

مكان انعقاد المقابلة:

تاريخ المقابلة:

السؤال الاول: ماهم الصعوبات التي تواجه اللجنة الشعبية التي ترأسها في تقديم الخدمات الاجتماعية للاهالي في المخيم ؟ بالرجاء توضيح الاجابة بشكل دقيق مع ذكر امثلة.

السؤال الثاني: ماهم الصعوبات التي تواجه اللجنة الشعبية التي ترأسها في تقديم الخدمات السياسية
للاهابي في المخيم ؟

السؤال الثالث: ماهم الصعوبات التي تواجه اللجنة الشعبية التي ترأسها في تقديم الخدمات الاقتصادية
للاهابي في المخيم ؟

السؤال الرابع: ماهم الصعوبات التي تواجه اللجنة الشعبية التي ترأسها في تقديم الخدمات الثقافية
للاهابي في المخيم ؟

ملحق رقم(3) : قائمة المحكمين الاستبيان

الاسم	الوظيفة
أ.د نور الدين ابو الرب	رئيس جامعة خضوري
أ.د. شاهر عبيد	عميد كلية العلوم الادارية والاقتصادية-جامعة القدس المفتوحة
د. شريف ابو كرش	عميد كلية التجارة- الجامعة العربية الامريكية
د. سائد رياعة	محاضر - كلية التربية جامعة القدس المفتوحة
د. اباة خريوش	محاضر - كلية التنمية الاجتماعية والاسرية جامعة القدس المفتوحة
أ.احمد رياعة	محاضر - كلية التنمية الاجتماعية والاسرية جامعة القدس المفتوحة

فهرس الجداول

جدول(1.3) : جدول بين توزيع سكان المخيمات وتقسيمها إلى مفردات حسب عدد الاسر ...	34
جدول(2.3) : توزيع مجتمع وعينة الدراسة على مخيمات شمال الضفة الغربية.....	35
جدول(3.3): توزيع أفراد العينة حسب دخل الاسرة الشهري.....	35
جدول(4.3): توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية.....	36
جدول(5.3): توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن	36
جدول(6.3):توزيع أفراد العينة حسب الجنس	37
جدول(7.3):توزيع أفراد العينة حسب العمل	37
جدول(8.3): توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات تلقي الخدمة	38
جدول (9.3): قيم معامل الثبات لكل مجال من مجالات الدراسة والمجال الكلي.....	40
جدول(1.4) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاجابات في مجال الخدمات الاجتماعية	
.....	43
جدول(2.4) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاجابات في مجال الخدمات السياسية	
.....	47
جدول(3.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاجابات في مجال الخدمات الاقتصادية	
.....	50
جدول(4.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاجابات في مجال الخدمات الثقافية ..	
.....	52
جدول(5.4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع مجالات الدراسة.....	53
جدول(6.4): نتائج اختبار(ت) الفرضية حسب الجنس.....	61
جدول(7.4): نتائج اختبار(ت) الفرضية حسب طبيعة العمل	62
جدول(8.4): نتائج اختبار(التباين الأحادي) الفرضية حسب الحالة الاجتماعية.....	63
جدول(9.4): نتائج اختبار(التباين الأحادي) الفرضية حسب الدخل الشهري للأسرة.....	64

جدول(10.4): نتائج اختبار(التباين الأحادي) الفرضية حسب عدد مرات تلقي الخدمة.....65

جدول(12.4): نتائج اختبار(التباين الاحادي) الفرضية حسب مكان السكن67

فهرس المحتويات

إقرار	أ
شكر وعرفان	ب
الملخص	ت
Abstract	ج
المفاهيم والمصطلحات	خ
الفصل الاول: مدخل الى الدراسة	
1.1 مقدمة الدراسة	1
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 أهمية الدراسة	4
4.1 أهداف الدراسة	4
5.1 اسئلة الدراسة	4
6.1 فرضيات الدراسة	5
7.1 حدود الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 مقدمة	7
2.7 الدراسات السابقة	27
3.7.2 تعقيب على الدراسات السابقة	31

33..... الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

33..... 1.3 منهج الدراسة

33..... 2.3 مجتمع الدراسة

34..... 3.3 عينة الدراسة

38..... 4.3 أدوات جمع البيانات

41..... 5.3 إجراءات الدراسة

42..... 6.3 المعالجة الإحصائية

42..... 7.3 مفتاح تصحيح الأداة

43..... الفصل الرابع: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة

43..... 1.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة

54..... 2.4 نتائج المقابلات

69..... الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

69..... 1.5 نتائج الدراسة

70..... 2.5 التوصيات

71..... 4.5 المقترحات

72..... قائمة المصادر والمراجع

77..... الملاحق

85..... فهرس الجداول

87..... فهرس المحتويات